الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبية

دور جودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة بمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في

ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير فرع العلوم المالية

والمحاسبية تخصص : محاسبة و تدقيق

إعداد الطلبة :

حدد أحمد

خلايفة عبد المجيد

ضو يوسف

تحت إشراف الدكتور :

أ.د/ زبيدي بشير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبــة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أ.د/ عزه الأزهر	/	رئيساً	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
د/ بن خليفة حمزة	أستاذ محاضر صنف "أ"	مناقشاً	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
أ.د/ زبيدي بشير	/	مشرفاً و مقرراً	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

الموسم الجامعي 2022-2023

شكر وعرفان

إن الشكرٌ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه

وعلى كل ما أنعم علينا به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث

ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

الأستاذ الفاضل الدكتور: زبيدي بشير

الذي قدم لنا النصح وصبر علينا وأخذ بيدنا حتى رأى هذا العمل النور

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى مؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير

على حسن تعاونهم معنا.

ونتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتنا الذين كان لهم الفضل في بلوغنا هذا المستوى

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إ نجاز هذا العمل.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور جودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة بمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير ، ففي الجانب النظري تم توضيح مفاهيم أساسية لجودة القوائم المالية و عملية إتخاذ القرار، و كذلك التعرف على إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرار، و تم معالجة الموضوع من خلال إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة .

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن مؤسسة ملاحات مروان لم تستغل دور التحليل المالي في ترشيد قراراتها المالية من أجل إتخاذ القرار المناسب، وذلك عن طريق إستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

الكلمات المفتاحية : جودة القوائم المالية، قرارات مالية، تحليل مالي، مؤشرات التوزان المالي، نسب مالية

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the quality of the financial statements in rationalizing the financial decision-making in the economic institution - a case study in Marwan Anseghah Al-Mughair - salt company. The use of financial analysis in decision-making, and the issue was addressed by projecting the theoretical aspect on the reality of the institution under study.

Through this study, we concluded that Marwan Salinas did not exploit the role of financial analysis in rationalizing its financial decisions in order to take the appropriate decision, by using indicators of financial balance and financial ratios.

Keywords: quality of financial statements, financial decisions, financial analysis, indicators of financial balance, financial ratios.

قائمة المحتويات

الـــمـــوضـــوع	الصفحة
شكر والعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مـــقـــدّمـــة	أ-د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجودة القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية	07
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	07
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	07
الفرع الثاني: جودة القوائم المالية	08
الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية	08
الفرع الرابع : أهداف القوائم المالية	09
الفرع الخامس: وظائف القوائم المالية	10
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية ومستخدميها .	10
الفرع الأول: أهمية القوائم المالية	10
الفرع الثاني: مستخدموا القوائم المالية	11
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية	27
المبحث الثاني: ماهية عملية ترشيد اتخاذ القرارات	28
المطلب الأول: مفهوم عملية ترشيد اتخاذ القرارات و أهميتها	28
الفرع الأول: مفهوم عملية ترشيد اتخاذ القرارات	28
الفرع الثاني: أهمية عملية ترشيد اتخاذ القرارات	29

المطلب الثاني: تصنيف القرارات	30
الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي	30
الفرع الثاني: التصنيف حسب القرارات	30
الفرع الثالث : التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها	31
الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها	31
المطلب الثالث: مراحل والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار	31
الفرع الأول: مراحل عمية اتخاذ القرار	31
الفرع الثاني: العوامـــل المؤثـرة في إتخـــاذ القـرار	32
المطلب الرابع: أساليب اتخاذ القرار	33
المبحث الثالث : التحليل المالي كأسلوب لإتخاذ القرار	35
المطلب الأول : ماهية التحليل المالي	35
الفرع الأول : تعريف التحليل المالي	35
الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي	35
الفرع الثالث : إستعمالات التحليل المالي	36
المطلب الثاني : دور مؤشـــرات التـــوازن المالي في اتخـــاذ القـــرار	37
المطلب الثالث : دور النسب المالية في اتخاذ القرار	39
خاتمة الفصل الأول	43
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية بمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير	
تمهيد	45
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير	**46**
المطلب الأول: تعريف بمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير	46
المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير	48
المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية لمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير	48
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة 2016-2021	**52**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021)	52
الفرع الأول : عرض الميزانية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير	52

الفرع الثاني : عرض الميزانية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير	59
المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	59
الفرع الأول: حساب رأس المال العامل	59
الفرع الثاني: حساب إحتياجات رأس المال العامل	63
الفرع الثالث: حساب الخزينة الصافية	64
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية	64
خاتمة الفصل الثاني	69
الخاتمة	70
المراجع	74
الملاحق	79

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية السنة المالية المقفلة	15
02	ميزانية السنة المالية المقفلة	16
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى	18
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الفترة من ..... إلى	19
05	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى	22
06	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى	23
07	تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	25
01	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021)	52
02	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير من جانب الخصوم للفترة (2016-2021)	56
03	يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير خلال فترة (2016-2021)	59
04	يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير خلال الفترة (من 2016 إلى 2021)	61
05	تطور رأس المال العامل سنة (من 2016 إلى 2021)	62
06	تطور الخزينة الصافية خلال سنة (من 2016 إلى 2021)	63
07	يوضح مختلف النسب المالية	65
08	معدل الدوران	67
09	نسب التجزئة	68

قائمة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2016	53
02	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2017	53
03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2018	54
04	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2019	54
05	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2020	55
06	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2021	55
07	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2016	56
08	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2017	57
09	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2018	57
10	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2019	58
11	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2020	58
12	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2021	59
13	منحنى بياني يوضح تطور رأس المال العامل	60
14	أنواع راس المال العامل	61
15	منحنى بياني يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل	63
16	منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية	64

الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أصول الميزانية سنة 2016	80
02	خصوم الميزانية سنة 2016	81
03	أصول الميزانية سنة 2017	82
04	خصوم الميزانية سنة 2017	83
05	أصول الميزانية سنة 2018	84
06	خصوم الميزانية سنة 2018	85
07	خصوم الميزانية سنة 2019	86
08	أصول الميزانية سنة 2019	87
09	أصول الميزانية سنة 2020	88
10	حساب النتائج سنة 2020	89
11	خصوم الميزانية سنة 2021	90
12	حساب النتائج سنة 2016	91
13	حساب النتائج سنة 2017	92
14	حساب النتائج سنة 2018	93
15	حساب النتائج سنة 2019	94
16	حساب النتائج سنة 2021	95

مقدمـــة

تعد المحاسبة من حيث طبيعة نشاطها نظاما للمعلومات يقوم على إدخال بيانات خام ثم معالجتها بمجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتتحول إلى معلومات مالية يفصح عنها في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

تعتبر القوائم المالية بمثابة الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، فتعد وتعرض هذه القوائم على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة لأخرى، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه، حيث تقدم هذه القوائم المالية في شكل تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج، الميزانية، تدفقات النقدية....الخ)، تتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة لا يمكن أن تكون رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناء على قوائم مالية ذات جودة، لضمان ذلك تسعى المؤسسة الى تحليل القوائم المالية ذات جودة من أجل ترشيد إتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة و المتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية و التطورات الاقتصادية الداخلية و الدولية، و الذي يهدف إلى التخطيط و المراقبة و التشخيص المالي و الكشف عن مدى نجاح و كفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة و التي تستخدم في عدة مستويات.

الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

ما مدى الإعتماد على القوائم المالية ذات الجودة في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية ؟

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما المقصود بجودة القوائم المالية ؟**
- **هل يتم إتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات تحليل القوائم المالية ؟**
- **هل إعتمدت مؤسسة ملاحات مروان خلال سنوات الدراسة على تحليل القوائم المالية في إتخاذ قراراتها المالية ؟**

الفرضيات

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها من خلال إنجاز الدراسة و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

- يقصد بجودة القوائم المالية هو بما تتمتع به من معايير المصداقية و خلوها من التحريف و التضليل .
- نعم يتم إتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات تحليل القوائم المالية .
- لم تعتمد ملاحات مروان خلال سنوات الدراسة على تحليل القوائم في إتخاذ قراراتها المالية .

مبررات اختيار الموضوع : و منها دوافع موضوعية و أخرى ذاتية

دوافع موضوعية تتمثل:

محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع و الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع.

الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بجودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القرارات المالية للمؤسسات الإقتصادية ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

دوافع ذاتية تتمثل في :

الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة التخصص .

صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعلومات
- سرية المعلومات من طرف المسؤولين .
- صعوبات و مشاكل عويصة و إن لم أقل استحالة في إيجاد مكان للتربص .

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في كون القوائم المالية تحتل مكانة هامة في الدراسات المالية .
- أهمية القوائم المالية ذات الجودة في ترشيد إتخاذ القرارات .
- دور تحليل القوائم المالية ذات الجودة في إتخاذ القرارات .
- أهمية استخدام المؤشرات المالية في التحليل .
- إظهار أساليب و أدوات التحليل المالي المختلفة .

أهداف الدراسة

- التعرف على القوائم المالية ذات الجودة للمؤسسة و التحليل المالي لها .
- محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال دور القوائم المالية ذات الجودة في ترشيد القرارات .
- التعرف على عملية إتخاذ القرار، و ظروف إتخاذها، لاسيما المالية منها و إدراك مدى أهميتها في المؤسسة الاقتصادية.
- توضيح طبيعة العلاقة بين التحليل المالي و إتخاذ القرارات المالية.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العلمي الميداني .

حدود الدراسة

الإطار المكاني : تمت الدراسة الميدانية في مؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير

الاطار الزماني : تم إنجاز هذه الدراسة في الفترة من فيفري 2023 إلى غاية ماي 2023

المنهج والأدوات المستخدمة: يتطلب إنجاز هذا العمل إختيار منهج الدراسة المناسب و الأدوات المستخدمة لذلك .

المنهج : بناء على طبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بدور جودة القوائم المالية و كذلك ترشيد إتخاذ القرارات المالية ، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمنا منهج دراسة حالة، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي، لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة .

الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال هذا البحث
- الأطروحات و الرسائل الجامعية
- القوانين و المراسيم
- التقارير و الملتقيات
- المجلات المحكمة

هيكل الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية و إختبار الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين، الأول يخص الدراسة النظرية و الفصل الثاني خاص بالدراسة التطبيقية وكانت الخطة كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي و اتخاذ القرارات، تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، المبحث الاول تضمن مفاهيم أساسية حول القوائم المالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لإتخاذ القرار، أما المبحث الثالث فقد خصص للتحليل المالي كأسلوب لتخاذ القرار.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير، حيث ضم هذا الفصل مبحثين، المبحث الاول شمل التعرف على المؤسسة، أما المبحث الثاني فخصص لتحليل القوائم المالية، و ذلك بإستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أجل اتخاذ القرار المناسب في المؤسسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لجودة القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات

تمهيد :

تلعب عملية إتخاذ القرار دورا أساسيا في أي مؤسسة و تعتبر من المهام الرئيسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعده في عملية اتخاذ القرار، و لتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة و فعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار و تعديل الانحراف في قرارتها، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية و اكتشاف نقاط القوة و الضعف، حسب ظروف المؤسسة ، ولإعطاء صورة واضحة عن القوائم المالية و علاقتها باتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية :

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية .

المبحث الثاني : ماهية عملية ترشيد اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث : التحليل المالي كأسلوب لإتخاذ القرار.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية .

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، و وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين و هي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة و وضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة و ضمان وصول المعلومات بشكل دقيق و ملائم للأطراف المستخدمة .

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية :

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية القوائم المالية من خلال تعريف القوائم المالية، أنواع، أهدف، و وظائف القوائم المالية .

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية .

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها :

التعريف الأول : وفق ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه : " تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنوياً على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة تشتمل على:

- الميزانية ؛
- حساب النتائج ؛
- جدول سيولة الخزينة ؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة ؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج[1].

التعريف الثاني : عرفت القوائم المالية بأنها :" مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن : الميزانية، حسابات النتائج، سيولة الخزينة، تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق، و الهدف من القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية و الأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات "[2] .

[1] المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، 2007 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، ص22** .

[2] Pascal barneto, Normes IAS/IFRS, Application aux états financiers, Dunod, Paris, 2006, p 261

التعريف الثالث : القوائم المالية هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة [1] .

الفرع الثاني : جودة القوائم المالية

تعددت المفاهيم المرتبطة بجودة القوائم المالية حيث نجد العديد من التسميات منها جودة الإبلاغ المالي، جودة التقارير المالية وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي :

ذكر الباحثان "باست" و "آل" أنه بما أن القوائم المالية تعد لغرض تقديم معلومات وافية عن نشاطات الوحدة الإقتصادية فيجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية لأنها ستؤثر إيجابيا في قرارات أصحاب المصالح .[2]

تعني جودة التقارير المالية " مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعدّ في ضوء مجموعة من المعايير الفنية و الرقابية و المهنية، بما يحقق من استخدامها[3] ".

مما سبق نستنتج أن جودة القوائم المالية أو جودة الإبلاغ المالي رغم إختلاف المصطلحات فهي تصب في إتجاه واحد وهو جودة المعلومات المالية و المحاسبية .

و يقصد بجودة المعلومات المحاسبية أو المالية " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تُعدّ في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[4]"، و بما أنَ القوائم المالية عبارة عن مجموعة من المعلومات، فإن مفهوم جودتها لا يختلف عن مفهوم جودة المعلومة المحاسبية أو المالية .

الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية

توجد عدة أنواع للقوائم المالية أهمها :

---

[1] عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2 ، 2010 ، ص 481

[2] حيدر علي جراد وعلي خلف كاطع، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11، العدد 3 ، العراق، سبتمبر 2016 ، ص 122.

[3] ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2009 ، ص 54 .

[4] أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016 ، ص 60 .

1-قائمة المركز المالي (الميزانية): هي عبارة عن كشف تبين أصول المؤسسة و خصومها في نهاية السنة المالية.[1]

2-جدول حسابات النتائج : يمثل جدول حساب النتائج كشف مالي، يمكن من خلاله تلخيص مجمل الأعباء و المنتوجات المنجزة، من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، و من خلال الجدول يمكن معرفة نتيجة المؤسسة خلال السنة إن كانت ربح أو خسارة وذلك بحساب الفارق .[2]

3-قائمة التدفقات النقدية : هي القائمة التي تبين المقبوضة النقدية و المدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية .[3]

4- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة :

5-جدول رؤوس الأموال الخاصة : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان من خلال السنة المالية 4، وهي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، و تزداد الأموال الخاصة بالأرباح و تنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة[5]

6-الملاحق : يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعاً هاما، و التي من شأنها فهم المعلومات و الأحداث الواردة في الكشوف المالية .

الفرع الرابع : أهداف القوائم المالية.

يشير إطار العمل إلى هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي لمشروع و أداءه المالي و التغيير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الإقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الإقتصادية ،لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية .

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى مايلي :

---

[1] أحمد الجعيري ، عاطف الأخرس ، الإدارة و التحليل المالي ، دار البركة ، عمان ، 2007 ، ص171 .

2 العونية بن زكورة ، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، دار القدس العربي ، وهران ، 2016 ، ص114

[3] عزة الأزهر ، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و المراجعة الدولية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة سعد دحلب ، الجزائر ، 2009 ، ص134 .

[4] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، الفصل الخامس 1250 ، ص26 .

[5] عبد الهادي بوقفة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص67

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية .
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة و هيكله المالي .
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل .
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية و التمويلية و التشغيلية .
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، و معلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل .

ما أشار إطار العمل لإعداد و عرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق و فرض الإستمرارية .[1]

الفرع الخامس: وظائف القوائم المالية.

تقوم القوائم المالية للمؤسسة بأداء عدة وظائف أهمها : [2]

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة .
- قياس الإلتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة .
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول و الخصوم و حقوق أصحاب رأس المال .
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة .

المطلب الثاني : أهمية القوائم المالية ومستخدميها: تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة .

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية.

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي : أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار .

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة و مفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة و المستثمرين فيها و وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين، العملاء، البنوك ..... ، و أيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف المكونة للمؤسسة .

---

[1] سليم عباسي ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013 ، ص 13.

[2] القوائم المالية ، مجلة معهد الدراسات المصرفية ، العدد 9 ، منتدى جامعة الحسين بن طلال ، الإمارات ، 2013 ، ص4

- أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فستستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة و كذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة .

- وتعتبر أيضا وسيلة لإتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة و مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل و مساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها[1] .

الفرع الثاني: مستخدموا القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ، كما تتنوع أغراض إستخدماتهم لتلك المعلومات و ذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة و لتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى .

ومن الأطراف المستعملة و المستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد :[2]

1- **المستثمرون** : يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على توزيع الأرباح .

2- **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الإقتصادية على سداد قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الإستحقاق .

3- **الموظفون** : يهتم الموظفون و المجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار و ربحية أرباب الأعمال .

كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم و تعويضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل [3].

4- **الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون** : يهتم الموردون و الدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق . و يهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم .

5- **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة ، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها .

---

[1] سليم عباسي ، مرجع سبق ذكره ، ص14

[2] محمد عباس بدوي ، المحاسبة و تحليل القوائم المالية ، دار الهناء للتجليد الفني ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص15

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص44

6- **الحكومات ووكالاتها و مؤسساتها :** تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، و تحديد السياسات الضريبية و كأساس لإحصاءات الدخل القومي و إحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة .

7- **الجمهور:** تؤشر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين المحليين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات و التطورات الحديثة نماء المؤسسة و تنوع أنشطتها .

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات. حاجات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.[1]

المطلب الثالث :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .

تعد القوائم المالية من أبرز مصادر المعلومات المعتمدة من طرف المستثمرين و المقرضين و المحللين الماليين و غيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية إتخاذ القرارات .

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تندرج ضمن تطبيقه أن تقوم بإعداد قوائم مالية تعطي صورة صادقة عن حالة المؤسسة، حيث تضمن SCF قائمة المركز المالي و حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرا الأموال الخاصة و ملحق يتضمن الطرق و القواعد المحاسبية المعتمدة .

أولاً– قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعرف الميزانية على أنها :" صورة فتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول و عناصر الخصوم المجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة و عناصر سالبة (ما له و ما عليه) "، [2] و ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر الآتية :

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 46-47

[2] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 124 هـ الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 المادة 21 ص13 .

1- الأصول : وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة الأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية ، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لذمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، إما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية .[1]

1-1-الأصول غير الجارية (غير المتداولة) : هي أصول مخصصة للإستعمال بصورة مستمرة وكل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد . تشمل الأصول المتداولة على :

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى
- القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل .
- القيم الثابتة الجارية
- الأصول المالية و تضم ، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات و حقوق مماثلة، قروض و أصول مالية غير متداولة .
- أصول ضريبية مؤجلة .

1-2-الأصول الجارية (المتداولة) : هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دائرة الإستغلال العادي، و تشمل الأصول المتداولة : [2]

- المخزونات و الحسابات الجارية .
- الزبائن و موردون آخرون .
- مدينون آخرون .
- حسابات الخزينة الموجبة و ما يعادلها .

2- الخصوم : وهي عبارة عن الالتزامات الإقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات القادمة ثم إثباتها و قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تضم الخصوم العناصر الآتية : [3]

---

[1] لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها ، منتجة للطباعة ، الجزائر ، 2010 ، ص172 .

[2] شعيب شنوف ، محتسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، ج1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر ، 2008، ص77

[3] بدوي الياس ، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص43 .

2-1- الأموال الخاصة :

- رأس المال المطلوب و رأس المال غير المطلوب .
- الإحتياطات و فرق إعادة التقييم .
- الأموال الخاصة-محول جديد .
- نتيجة الدورة .

2-2- الخصوم الغير جارية (غير المتداولة) :

- قروض و ديون المالية .
- التزام ضريبي مؤجل .
- خصوم أخرى غير متداولة .
- مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة .

2-3- الخصوم الجارية (المتداولة) :

- الموردين و الحسابات الملحقة .
- ضرائب
- ديون و دائنون أخرون .
- حسابات الخزينة (السالبة) و ما يعادلها .

الجدول رقم 01 : ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الأصـــــول	ملاحظة	N الإجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مبانئ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:27 .

الجدول رقم 02 : ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصـــــوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال ثم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق و إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقاً			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية /			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

(1)لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:28 .

ثانياً: حساب النتائج

1-تعريف حساب النتائج : وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.[1]

2-مكونات جدول حسابات النتائج : يتكون من العناصر التالية :

2-1- النواتج :هي زيادة المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول، أو إنخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة .[2]

2-2- الأعباء و التكاليف : هي انخفاض المنافع الإقتصادية خلال الفترة، في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، و يشمل تعريف الأعباء أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الإهتلاكات .

3-معلومات يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج : تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال .

1- منتوجات الأنشطة الطبيعية .

2- المنتوجات المالية و الأعباء المالية .

3- أعباء المستخدمين .

4- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة .

5- المخصصات للإهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية .

6- نتيجة الأنشطة العادية .

7- العناصر غير عادية (نواتج و أعباء) .

8- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .

9- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة .

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الموافق لـ 25 مارس 2009 ، ص24 .

[2] حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و الدولي ، أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص184 .

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الاعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات للإهتلاك و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

جدول رقم 04 : جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجموع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:31 .

ثالثاً : جدول تدفقات الخزينة

جدول التدفقات النقدية هو الذي يبين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية .[1]

1-محتوى جدول التدفقات النقدية : يتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء المحاسبة تتضمن مايلي : [2]

- **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الإستغلال)** : و تتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع و خدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور عمال، الضرائب،[3] و تشمل تدفقات النشاطات التشغيلية (العمليات) :

- إدخالات خزينة أتية من بيع المنتجات و الخدمات .
- إدخالات خزينة أتية من عقود، أتعاب، عمولات و إيرادات أخرى .
- اخراجات خزينة تجاه موردي السلع و الخدمات .
- اخراجات خزينة تجاه الموظفين و العمال أو حسابتهم .

- **الأنشطة الإستثمارية (وظيفة الإستثمارية)** : تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل إقناء إستثمارية طويلة الأجل و كذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الإستثمار، و من أمثلة ذلك :

- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة غير ملموسة أصول أخرى طويلة الأجل .
- المدفوعات النقدية من بيع الأصول الثابتة و الأصول غير الملموسة و الأصول الأخرى طويلة الأجل .
- المدفوعات النقدية لإقتناء أسهم و سندات في مؤسسة أخرى، و المقبوضات النقدية من بيع أسهم و سندات بمنشآت أخرى .
- المدفوعات النقدية و القروض الممنوحة لأطراف أخرى و ذلك بخلاف الدفعات النقدية و القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية، و المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية و القروض الممنوحة أطراف أخرى .

---

[1] حواس صلاح ، نفس المرجع السابق

[2] شعيب شتوف ، مرجع سبق ذكره ، ص80 .

[3] عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون ، أصول المحاسبة المالية ، ج2 ، ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع لطباعة ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص282

- **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)** :[1] تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة و مكافآت رأس المال المدفوعة و حركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية، تشمل تدفقات نشاطات التمويل :[2] إدخالات خزينة آتية من إصدار أسهم أو وسائل أخرى للأموال الخاصة، اخراجات خزينة لإرجاع المبالغ المقترضة، اخراجات خزينة تجاه المساهمين بهدف الحصول أو إعادة شراء أسهم المؤسسة .

2- عرض جدول التدفقات الخزينة : حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة: [3]

❖ **الطريقة المباشرة** :"من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري : تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي، تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة .

❖ **الطريقة الغير المباشرة** : تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

1- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين ....) .

2- التدفقات المالية بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائد أو الناقصة) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى .

3- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة) .

[1] شعيب شتوف ، مرجع سبق ذكره ، ص80

[2] محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص82

[3] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الرابع ، ص26

الجدول رقم 05 : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:35 .

الجدول رقم 06 :جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
– الإهتلاكات و الأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين و الديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
اصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:36 .

رابعا : جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق :

1- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة : يعرف بأنه تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1] أو عبارة عن قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على أموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، و تزداد الأموال الخاصة بالأرباح و تنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة، [2] و لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي :

1- النتيجة الصافية للسنة المالية،

2- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،

3- المنتجات و أعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .

4- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد) ،

5- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

[1] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الرابع ، ص26

[2] عبد الهادي بوقفة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص67 .

الجدول رقم 07 : تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009 ، ص:37 .

2- الملاحق

2-1- تعريف : تتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد و الطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد و يعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات) .[1]

2-2- مكونات ملحق القوائم المالية : تتمثل مكونات ملحق القوائم المالية فيما يلي :

- القوائم و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و تحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، و أي نقص يجب أن يشرح و يبرر) .

- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، و جدول تغيرات الأموال الخاصة .

- المعلومات التي تخص المؤسسات في حالة الشراكة ، المؤسسات المخلطة، المؤسسات الأم و فروعها، و كل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها و تشمل طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم و قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات .

- المعلومات ذات الطبيعة العامة المتعلقة ببعض العمليات الخاصة، وذلك للحصول على الصورة الصادقة .

- تغير عند ظهور معيار جديد أو الأحداث التي تؤثر في الوضعية و الأداء للمؤسسة أو حدوث الأخطاء الناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبية أو النسيان، لابد من تقديم المبررات لأن ذلك يؤثر على النتيجة .

- الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال عندما يكون لهذه الأحداث أهمية و تأثير على القرارات لمستخدمي القوائم المالية، فلابد من التطرق لها في الملحق .

[1] معتصم دحو ، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) بالجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، 2010 ، ص5 .

المطلب الرابع : العوامل التي تؤثر في القوائم المالية.

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها و أبرزها المتمثلة في :[1]

1- **النظام الإقتصادي القائم** : يؤثر النظام الإقتصادي على القوائم المالية في الدول الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين و الدائنين و غيرهم، بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية و خططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي .

2- **أثر المنظمات المهنية** : ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، و تبع ذلك قيام مجلس المعايير المحاسبية المالية بإصدار المعايير توضح أهم المبادئ و الإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات و المطبوعات و الأبحاث في مجال المحاسبة .

3- **أثر تدخل الدولة** : تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي و القوائم المالية و المعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها . هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها و مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة و التأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة .

4- **التضخم و ارتفاع الاسعار** : حيث أن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول و إعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة .

[1] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي و أثرها على مهنة المدقق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2008/2007 ، ص179-180 .

المبحث الثاني : ماهية عملية ترشيد اتخاذ القرارات.

تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، لذا نجد متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة ، من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة، و بشكل منظم و واضح في كل المستويات .

المطلب الأول: مفهوم عملية ترشيد اتخاذ القرارات و أهميتها : يعتبر القرار أمرا ضروريا في المؤسسة ولا يمكن لها أن تحافظ على بقائها إلا من خلال مجموعة من القرارات التي بتنفيذها تستمر المؤسسة .

الفرع الأول: مفهوم عملية ترشيد اتخاذ القرارات .

وردت عدة تعاريف فيما يخص القرار نذكر منها:

يعرف القرار بأنه "يمثل تصرف، أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة، وقد كون التصرفات واضحة أو قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة، لكن بمضي الوقت فإن القرار يترتب عليه بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد أو سياسات أو أوامر أو تعليمات أو تغييرات أو أية أحداث ملموسة أخرى" [1]

القرار هو" الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية .

الاختيار الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين "2 .

كذالك عرف بأنه " اختيار بديل من بين البدائل الكثيرة لأجل الوصول إلى هدف، حل مشكلة، إنتهاز فرصة".3

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار بأنه : الناتج النهائي لعملية اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل السلوكية، تهدف لحل مشكلة أو التصرف في موقف معين.

كما لم يوجد تعريف واحد متفق عليه لإتخاذ القرارات بل هناك عدة تعاريف منها :

يعرف اتخاذ القرار على أنه " عملية على اختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر".[4]

وهي كذلك " عملية غير محدودة من الإجراءات التي تقودنا إلى اختيار معين إذ يجب تحليل كل المعطيات التي تلعب دورا في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار "[5]

[1] أحمد نور، فتحي السوافيري، "المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات –بحوث العمليات– تقييم الأداء الدار الجامعية" للطباعة و النشر والتوزيع، 1997 ، ص 18 .

[2] نواف كنعان ، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الأردن، 2003 ، ص 83

[3] jean françois , dnenin, brigittte fournie 50 thémes délitation al ''Economie d'entrepris'' Ed : BR eBI , paris, 1999, p175.

[4] نواف كنعان، نفس المرجع السابق، ص 83

[5] jean luck, charron Sbinesé, "organisation et gestion de l'entreprise", paris, 2000, p 179.

وفي تعريف أخر اتخاذ القرار يعرف " العملية المرنة لاختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات ومراعاة النشرة الزمنية والكلفة المحددتين، وذلك للوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحسين الهدف المطلوب".[1]

كذالك هو "عملية ديناميكية متشابكة ومتداخلة في مراحلها المختلفة و بذالك فهي تحتاج إلى الدقة والموضوعية وحسن البصيرة من جانب متخذ القرار خلال مراحل اتخاذه". [2]

وبالتالي يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه: عملية دقيقة يحل متخذ القرار من خلالها مشكلة ما، من خلال اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، ويعد هذا البديل الأكثر فعالية وكفاية من بين باقي البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

الفرع الثاني: أهمية عملية ترشيد اتخاذ القرارات.

يعتبر إتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمدير، ومحور العملية الإدارية بمختلف وظائفها، لذا فهي لها أهمية بالغة.

تتجلى أهمية اتخاذ القرار في النقاط التالية :[3]

1- اتخاذ القرارات عملية مستمرة: في المجال الإداري نلاحظ أن عملية التسيير ما هي إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات في مختلف الأقسام الموجودة كالتنظيم والإنتاج، التخطيط، التسويق..

2- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: تعتبر عملية اتخاذ القرار أداة المدير التي من خلالها يمكنه ممارسة العمل الإداري داخل المؤسسة، حيث يقرر ما يجب أن يعمله؟ ومتى يقوم به؟ ومن يقوم به؟ وأين يقوم به؟ حيث أنه كلما كانت قدرة المدير في اتخاذ القرارات كلما زادت فعالية الأداء.

3- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة: ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل. ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها.

4- إتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية: تمثل عملية اتخاذ القرارات أساسا في جميع الوظائف الإدارية كالتخطيط، التنسيق، الرقابة، التوجيه..

5- اتخاذ القرارات أساس الإدارة أو وظائف المنظمة: كل وظيفة داخل المنظمة تتضمن مجموعة

متعددة من القرارات، مثلا في الإنتاج نجد جملة من القرارات، من المسئول عن الإنتاج في فترة زمنية محددة؟ ما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ ما هي المدة الزمنية للخطة الإنتاجية؟

---

[1] محمد عبد الفتاح العلجوني، " تقييم تطبيقات نظام المعلومات الإدارية في شركات مختارة من القطاعين العام والخاص في الأردن "، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، عمان، الأردن، 1998 ، ص 55

[2] بشير العلاق ، "الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2008 ، ص 160

[3] د. أحمد ماهر: "الإدارة المبادئ والمهارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003 ، ص 280 .

المطلب الثاني: تصنيف القرارات.

يختلف تصنيف القرارات حسب التدرجات المعمول بها نذكر منها مايلي :

الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها " Ansofle" وفقاً لهذا المعيار إلى مايلي :[1]

1- **القرارات الإستراتجية على المستوى الطويل** : تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل و تتطلب كمية كبيرة و نوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب التهديدات البيئية أي قرار الإستثمار على المدى الطويل : مثل شراء .....

2- **القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط** : تتخذ في الغالب من طرف رؤوساء الأقسام أو الإدارات و تخص وظيفة من الوظائف المؤسسة، و تهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف و ترجمة الخطط، بناء الهيكل التنظيمي ، تحديد مسارات العلاقات بين العامين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل و تفويض الصلاحيات و اختيار القنوات الإتصال.

3- **القرارات العملية على المستوى القصير** :هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل و التنفيذ و تتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد و البحث من قبل متخذيها، و تتخذ إعتمادا على الخبرات و التجارب السابقة، و اتخاذها يتم بطريقة فورية .

الفرع الثاني: التصنيف حسب القرارات.

صنف سيمون "Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين :[2]

1- القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة و إجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث، فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقاً، و أشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

2- القرارات غير المبرمجة و يقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث، و التي يتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية و الفكرية لغرض اتخاذها كما أنها غالباً ما تربط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها .

---

[1] . محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لمنشر، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 121

[2] منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار اليازوي العملية، عمان، الاردن، 1998 ، ص 35 .

الفرع الثالث: التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها

1- القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد و ليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن كل هذه القرارت لا تفوض إلى أحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعماً من أعضاء المنظمة مثل : قرار إعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، فع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية .

2- القرارت التنظيمية هي تلك القرارت التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات و وضع الأهداف الموافقة للخطط و غيرها مثل : مصلحة من مصالح تتخذ قرارا يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل) .

الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها.

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات و المؤثرات الإنسانية و الطبيعية التي تؤثر في نوع القرارت المتخذة و يمكن تقسيم القرارت بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى :

1- القرارت تحت ظروف التأكد هذه القرارت تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف و المتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه، و عليه فإن متخذ القرار يعني تماما نتائج القرار و أثاره مسبقاً قبل اتخاذه، و يمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرارات و تحديد الاستراتيجيات في هذه كنقدية البرمجية الخطية مثلا .

2- القرارت تحت ظروف المخاطرة وهي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع، و بالتالي فان على متخذ القرار أن يقدر الظروف و المتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل و كذلك درجة احتمال، يمكن الإستعانة بمختلف طرق حساب الإحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف .

المطلب الثالث: مراحل والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

بهدف هذا المطلب إلى أهم المراحل التي تمر بها المؤسسة لإتخاذ القرار الصائب، و لإتخاذ القرار هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على إتخاذ القرار نذكر أبرزها و أهمها فهذا المطلب .

الفرع الأول: مراحل عمية اتخاذ القرار

تمر عملية إتخاذ القرار بسلسلة الخطوات المتتابعة و المتناسقة و هي كالاتي :[1]

1- مرحلة تحديد و تشخيص المشكلة : من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية و أبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة و درجة أهمية المشكلة، وعدم الخلق بين أعراضها و أسبابها، و الوقت الملائم لحلها و اتخاذ القرار فعال و المناسب بشأنها .

[1] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 ، ص 114- 115 .

2- مرحلة جمع البيانات و المعلومات : إن فهم المشكلة فهما حقيقا، و تحديد أبعادها و اقتراح بدائل المناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات و المعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، وذلك أن إتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين لها في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة و المعلومات المحايدة و الملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصل إلى القرار المناسب .

3- مرحلة تحديد و اختيار البدائل : يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات و تتمثل في البحث عن الحلول و البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة و تلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال، و ذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم عن طريق تحديد مزايا و عيوب كل بديل على حده ثم إختيار البديل المناسب .

4- مرحلة تقييم البدائل : حين الإنتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه إما ضرورة تقييمها لإختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا و عيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.[1]

5- مرحلة اتخاذ القرار : بعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لإتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، و يجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه .[2]

الفرع الثاني : العوامـــل المؤثـرة في إتخـــاذ القـــرار .

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد، فإن العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و تكلفة هذه العملية، و من هذه العوامل نذكـر[3] :

أولاً- عوامل البيئة الخارجية :

و تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل وسطها المنظمة و التي لا تخضع لسيطرتها و تتمثل هذه العوامل في :

- الظروف الإقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع .
- التطورات الثقافية و التكنولوجية التي تقوم عليها الأنشطة الإقتصادية .
- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق .

[1] إسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجيستر في إدارة أعمال ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004 ، ص13 .

[2] . ناصر محمد علي الجهلي، مرجع سابق، ص 115 .

[3] مراد كامل عوض،" الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية)بحوث العمليات("، دار البداية للنشر والتوزيع، 15- عمان، 2010 ،ص 14

ثانياً: عوامل البيئة الداخلية :

و تتمثل بالعوامل التنظيمية و خصائص المنظمة وهي :

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام .
- درجة المركزية، و حجم المنظمة و درجة انتشارها الجغرافي .
- درجة وضوح الأهداف السياسية للمنظمة .
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية اللازمة .

ثالثاً : عوامل شخصية و نفسية :

وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة بإتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار و مساعديه الذين يشاركونه في صناعته وهي :

1-عوامل نفسية : وهذه العوامل تتشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به و أثره في عملية إتخاذ القرار و خاصة مرحلة إختيار البدائل .

2-عوامل شخصية : يعتمد على الكثير من المميزات الفردية و الشخصية التي تطورت مع الفرد فالسلوك الشخصي يؤثر تأثيراً مباشرا في كفاية صناعة القرار .

3-عوامل أخرى : وعلى غرار ما سبق توجد عوامل أخرى نذكر منها :

3-1- تأثير عنصر الزمن : فهو يشكل ضغطاً كبيراً على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام المتخذ كلما كانت البدائل المطروحة أكثر و النتائج أقرب إلى الصواب و العكس صحيح .

3-2- تأثير أهمية القرار: فكلما زادت أهمية القرار كلما ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه و تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار و درجة هذا التأثير ،كذلك كلفة القرار و العائد، و الوقت اللازم لإتخاذه .

المطلب الرابع: أساليب اتخاذ القرار

إن الأسلوب المستخدم يلعب دوراً هاماً في قوة القرار أو ضعفه، وقد تنوعت أساليب اتخاذ القرار إلى أساليب تقليدية (غير كمية) و أخرى علمية) .[1]

أولاً : الأساليب التقليدية (غير الكمية) : وتصنف إلى :

[1] يوسف بن محمد بن موسى العمري ، معوقات تطبيق الأساليب العلمية في اتخاذ القرار الإداري لمديري المدارس بمحافظة غزة، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014 ، ص 34 ، ص 41 .

1-**المشاهدة** : تعد من الأساليب التي يستخدمها المديرون لإتخاذ القرارات بصدد حل مشكلاتهم، و التي يحصلون عليها من خلال زملائهم أو من مؤسسات أخرى.

2- **التجربة** :تعتبر من الأساليب المهمة في اتخاذ القرارات، و يواجه المديرون مشكلة معينة فيصنعون لها حلا أو مجموعة حلول بعد إخضاعها للتجارب و الإختبارات، ثم تقييمها و بيان إمكانية استخدمها من عدمه في حل المشكلة.

3- **الخبرة** : يلجأ لمدير إلى استخدام خبراته السابقة في اتخاذ القرارات بشأن المشكلات التي تواجهه في الوقت الحالي ، وقد تكون هذه الطريقة مناسبة إذا كان لدى المدير خبرة كبيرة، و تشابهت المشكلة الحالية مع سابقتها .

ثانياً : الأساليب العلمية (الكمية)[1]

ومن أهم الأساليب العلمية في اتخاذ القرار نجد :

1-**بحوث العمليات** : يعتمد تطبيق هذا الاسلوب في مجال اتخاذ القرارات على استخدام مختلف التخصصات القادرة على الاسهام في حل المشكلات، كما يعتمد تطبيقه على "مدخل النظم" الذي يرى أن للمشكلة و تتأثر بها .

2-**نظرية الاحتمالات** : و تعني تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى توقعات سلمية للمستقبل، ومن أهم المعايير التي يمكن إستخدامها لقياس احتمالات في مجال اتخاذ القرارات : الاحتمال الشخصي، الاحتمال الموضوعي و الاحتمال التكراري .

3-**شجرة القرارات** : بعد هذا الاسلوب إحدى الوسائل الحديثة في اتخاذ القرارات الادارية، وذلك عند المفاضلة بين البدائل المتاحة في ضوء تقييم نتائجها المتوقعة، بعد حساب احتمالات كل حدث متوقع، فهو أسلوب علمي هي التوصل إلى حل المشكلات و السير بالمؤسسة باتجاه تحقيق أهدافها.

4-**نظريات المباريات الإدارية** : ترتبط المباراة بحالات في المصالح بين المتنافسين الذين يستخدمون الأساليب الرياضية، و التفكير المنطقي للوصول إلى أفضل إستراتيجية أو بديل تمكنهم من تعظيم أرباحهم أو تقليل خسائرهم، و يمكن استخدام هذه النظرية في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية، واتخاذ القرار في ظل المنافسة و الصراع .

5-**أسلوب التحليل الحدي** : وبهدف إلى دراسة و تحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار و المفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة المتحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأسلوب للمفاضلة بين تلك البدائل .

[1] يوسف بن محمد بن موسى العمري ، مرجع سابق ، ص41

6-أسلوب دراسة الحالات : يساعد هذا الأسلوب على تطوير و تحسين قدرات و مهارات المديرين على التحليل و التفكير الإبتكاري لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم، و يقوم هذا الأسلوب على تعريف و تحديد المشكلة محل القرار، و التفكير في أسبابها و أبعادها وجوانبها المختلفة، و تصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة .

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لإتخاذ القرار

من الطبيعي إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي و نجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة و حركة الموارد المالية و الطي يعتبر من الأهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارت .

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية التحليل المالي من خلال تعريف، أهداف و استعمالات التحليل المالي .

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي من أهمها :

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن :" عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل" .[1]

ويعرف كذلك بأنه : " مجموعة من الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير و الكشوف المالية. من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل " .[2]

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي بأنه : " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها الملائم و ذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج سليمة تساعد على تقييم الأداء و اتخاذ القرارات المناسبة " .

الفرع الثاني :أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله إذ يعتبر أساسي لإتخاذ القرارات المالية، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :[1]

---

[1] سال صلال الحسيناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة ، 2014 ، ص 239 .

[2] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف و الاختلاس) ، ط 1، دار الصايل للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن ، 2013 ، ص 39 .

1- بيان الوضعية المالية للمؤسسة في صورتها الحقيقية .

2- تقديم قدرة المؤسسة على التزامها في الأجل القصير و الطويل .

3- تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض و خدمة ديونها من الفوائد .

4- تقويم قدرة الأداء التشغيلي و التمويل المشروع .

5- بيان وضع مستوى المؤسسة في الصناعة أو القطاع التي تنتمي إليه .

6- الحصول على مؤشرات و نسب التعرف على مناطق القوة و الضعف للمؤسسة .

الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي

هناك عدة إستعمالات للتحليل المالي يتوقف كل منها على نوع التحليل المطلوب و الجهة التي تستخدم هذا التحليل من أهمها مايلي :[2]

1- **التحليل الإنتمائي** : يقوم بهذا التحليل المقرض و يهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد الوفاء بإلتزماتها المالية .

2- **التحليل الاستثماري** : يستعمل هذا التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم المنشآت و السندات القرض و بالتالي، تقييم المؤسسات نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و المنشآت .

3- **تحليل الإندماج** : في حالة رغبة منشأة شراء منشأة أخرى، تقوم المنشأة المشتري بعملية التقييم، و تقدر قيمة المنشأة المرغوب شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمنشأة المباعة القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم لها و الحكم على مدى ملائمته لها .

4- **التخطيط المالي** : يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف الإدارية و تتمثل هذ العملية بوضع تصور لأداء المنشأة المتوقع في المستقبل و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء مستقبلاً .

5- **تحليل تقييم الأداء** : هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين و المقرضين، وتعتبر أدوات التحليل للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها .[1]

---

[1] منيرة محمود قسم السيد بابكر، التحليل المالي و دوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، خرطوم، السودان، 2018 ، ص31 .

[2] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 ، ص 31-32

المطلب الثاني : دور مؤشـــرات التـــوازن المالي في اتخـــاذ القـــرار

لدراسة و تحليل القوائم المالية غالبا ما يكون للمحلل المالي مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي .

أولاً– مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة نذكر منها مايلي :

1–رأس المال العامل : رأس مال العامل عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي .[2]

ولقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهور تسميات مختلفة، و استعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية :[3]

1–1– رأس المال العامل الخاص : يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة ، من دون الإستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة و المتمثل في القروض طويلة الأجل ، أو مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية .

1–2– رأس المال العامل الأجنبي : يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، و المتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال و أصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، و التصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسة، و أصبح ملاذها في الحصول على القروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل، و ملجأ لتدارك العجز في الخزينة، و يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 ، ص 76 .

[2] اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009 ، ص59 .

[3] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 38– 39 .

1-3- رأس المال العامل الإجمالي : يسمى بحجم النشاط الإستغلالي، و أن إتساع هذا النشاط قد ينتج عند اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم إستغلال، وحقوق قيم قابلة للتحقيق و جاهزة)، و تسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الإستثمارات و ما يتبعها. و يكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

2- احتياجات رأس المال العامل BFR :[1]

يمكن تعريف الإحتياجات من رأس العامل على أنها رأس العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من ألأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري . و تظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، و يمكن حساب هذه الإحتياجات بالعلاقة التالية :

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

3- الخزينة TN : هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة و الموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، و التي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجال قصيرة أو متوسطة .[2]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

4- التمويل الذاتي :[3]

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادر الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية ، و يكفي أن نذكر هناك البنوك تشترط في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض ألا يقل التمويل الذاتي للمشروع الإستثماري فيه عن نسبة معينة، يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين :

صافي التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل .

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل .

[1] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، مرجع سابق ، ص 52 .

[2] صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارت في المؤسسات البترولية الجزائرية ، مذكرة ماستر في عمك التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص 17 .

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 36 .

المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، و يمكن القول إن النسب المالية التي تستخدم في تحليل المالي ليست هب الغاية في التحليل المالي و إنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الإستثمار وقرارات التمويل .[1]

النسب المالية :

1-تعريف النسب المالية : تعرف النسب المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتيـــن.[2]

2-أنـــواع النســـب الماليـــــة :

2-1- نسبة التمويل : تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة خاصة .

2-2- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ، أو ما يسمى بهامش الأمان فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 ، فإن رأس المال العامل يكون سالباً ، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل و تكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقي الخصوم و سيولة الخصوم . و تكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي :

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الاصول الثابتة الصافية) ÷ 100

2-2-1- نسبة التمويل الخاص : وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و تكتب هذه النسبة كما يلي :

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة) ÷ 100

[1] حمزة محمد زبيدي ، مرجع سابق ، ص 175 .

[2] لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص83 .

2-2-2- نسبة الإستقلالية المالية : تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ إن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة الكبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين غي شكل اقتراض و تسديد للديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات و قد تكون هذه الضمانات مرهقة، و تكتب نسبة الإستقلالية المالية كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون) ÷ 100

2-2-3- نسبة التمويل الخارجي : و تسمى أيضاً نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية الموجودات المؤسسة بأموال خارجية ، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة و لو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، و تصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي :

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون ÷ مجموع الأصول) ÷ 100

2-3- نسبة السيولة : تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية و تستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الاجل،[1] ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي :[2]

2-3-1- نسبة السيولة العامة : تبين هذه النسبة مدى تغطية الاصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) و السائلــة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشاً للحركة و المناورة و تكتب النسبة كما يلي :

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل) ÷ 100

[1] سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار الثقافة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 295 .

[2] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص47 .

2-3-2- نسبة السيولة المختصرة : تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء الدوران و تصاغ هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة ÷ 100

2-3-3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) : توضح هذه النسبة مقدار هذه النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الاجل، و تقيس السيولة دون من الذمم، أم هي محيرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل[1]، و تكتب النسب كما يلي :

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية (القيم الجاهزة) ÷ الديون قصيرة الأجل

2-4- نسب النشاط :

تأتي هذي النسب لتكملة نسب التمويل و السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة،[2] و يمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن و مهلة تسديد الموردين كما يلي : [3]

2-4-1- مهلة ائتمان الزبائن :

مهلة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) ÷ المبيعات السنوية X 360

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، و يجب ألا تتجاوز مدة 90 يوماً عادة، و على العموم يجب مقارنتها دائماً بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين .

2-4-2- مهلة تسديد الموردين :

مهلة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية X 360

تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تكمن من تسديد ما عليها من ديون، و يجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن، حتى تكمن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون .

[1] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ، مرجع سابق، ص 38 .
[2] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 49 .
[3] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ، مرجع سابق، ص 40 .

2-5- نسب المردودية :

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب مايلي :[1]

2-5-1- المردودية المالية : تتمثل هذه النسبة المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الاموال الخاصة المستعملة و تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة X 100

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب المساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2-5-2- المؤسسة الإقتصادية : تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب بالعلاقة التالية[2] :

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول .

2-5-3- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) : تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب .

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط ، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع ، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعفها التنافسي في قطاع نشطها .

[1] عباس عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012 ، ص 69 .

[2] الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، ج 2 ، ط 2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 2011 ، ص 167 .

خاتمة الفصـل الأول :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية واتخاذ القرارات حيث تبين أن لاتخاذ أي قرار يجب استعمال التحليل المالي للقوائم المالية و أهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى توضيح ما يراد تسجيله وكيفية تقييم الأصول و الخصوم، وتقديم كل من المعلومات الخاصة بشرح الحسابات، مما يحدد الأهداف الواجب بلوغها من إعداد القوائم المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية في تاريخ غلق الحسابات، ويحدد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

و بالتالي توصلنا إلى أن القوائم المالية دور كبير وهام في اتخاذ القرارات، ومن اجل تطبيق هذا على ارض الواقع سوف نسقط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية بمؤسسة ملاحات

مروان انسيغة المغير

تمهيد الفصل الثاني:

تدعيما لما تناولناه في الجانب النظري من خلال الفصل الاول تمت محاولة إعداد دراسة حالة دور جودة القوائم المالية في ترشيد إتخاذ القارات المالية في مؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغبر و التي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل، و ذلك لتحديد دور تحليل القوائم المالية للمساهمة في إتخاذ القرارات المالية، ولذاك سيتم عرض مجموعة من القوائم المالية لسنوات الدراسة و تحليلها و إستنتاج مختلف المعطيات من خلال نتائج التحليل المالي حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الاول : البطاقة الفنية لمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير.

المبحث الثاني : تقديم و تحليل القوائم المالية لمؤسسة ملاحات مروان .

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير:

تتمثل المهمة الرئيسية لمؤسسة ملاحات مروان في إنتاج الاملاح ذات الهدف الاقتصادي، و هذا ما يترجم تطبيق برنامج إنتاجي يحقق كل سنة و ذلك بإستعمال وسائل مادية و مالية و بشرية .

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة ملاحات مروان

تمهيد:

تعد الدراسة التمهيدية من أهم مراحل التحليل إذ تهدف إلى الإلمام بجميع المعلومات المتعلقة بالنظام الحالي و التحليل الدقيق الذي يمكن من النقد الموضوعي والإحاطة بجميع نقائص النظام الموجود واقتراح حلول وتجسيدها في النظام الجديد المقترح (المستقبلي)

1.تقديم المؤسسة الأم:

أ- لمحة تاريخية عن المؤسسة:

نشأت المؤسسة الوطنية للأملاح المتخصصة في إنتاج وتسويق مادة الملح بموجب القرار رقم 83/444 المؤرخ في : 1983/07/17 وفي ظل التحولات التي عرفتها بلادنا وبمقتضى النظام الأساسي المؤرخ في 1990/06/04 تحولت هذه المؤسسة إلى شركة بأسهم، ويبلغ رأس مالها الإجمالي الحالي 1.600.000.00دج وهي تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، وتعد Enasel أكبر منتج وموزع للملح في الجزائر، ويقع مقرها الاجتماعي في قسنطينة، ولهذه المؤسسة عدة وحدات عبر التراب الوطني ولكل وحدة نشاطها الخاص وهناك 06 وحدات إنتاجية استخراجية للملح وتسويقه، وعدة مراكز لتوزيع الملح وذلك بعد الحصول عليه من الوحدات الأخرى، للمؤسسة الوطنية للأملاح عدة وحدات تابعة لها في العديد من الولايات حيث هناك وحدات إنتاجية وأخرى للتسويق والتصدير إلى الخارج، بالإضافة إلى وحدة في طريقها للإنجاز (مشروع) .

ب- الوحدات الإنتاجية ومراكز التوزيع: وهي كالتالي :

- **الوحدات الإنتاجية:**

- وحدة قرقور العمري _ سطيف؛
- وحدة أولاد زواي أم البواقي؛
- وحدة بطيوة_ وهران؛

- وحدة الأملاح الخاصة _لوطاية؛
- وحدة النقل البري للملح _لوطاية؛
- وحدة التصديرجيجل.

• **المراكز الجهوية لتوزيع الملح :**

- مركز جهوي لتوزيع الملح عنابة؛
- مركز جهوي لتوزيع واد السمار ؛
- مركز جهوي لتوزيع الملح بجاية ؛
- مركز جهوي لتوزيع الأملاح الخاصة؛
- مركز جهوي لتوزيع الملح تيارت (مشروع)؛
- دار الأملاح حاسي مسعود؛
- دار الأملاح قسنطينة ؛
- دار الأملاح الجزائر العاصمة .

2. **التعريف بالوحدة:**

تقع وحدة ملاحات مروان لإنتاج وتسويق الملح في أنسيغة بلدية المغير التي تبعد عن مقر البلدية بمسافة تقدر بـ 14كلغ . حيث يحدها من الجنوب ومن الشمال الغربي غابات النخيل وشرقا شط ملغيغ بحيث يتصل هذا الأخير بالشط وبدوره يتصل بشط الجريد التابع لتونس كما تقدر مساحته بـ100 هكتار منها 11 حوض تقدر مساحة كل حوض بـ 7 هكتار يتم فيه إستخراج الملح وتضم 75عامل دائمين وحوالي 4 أو 5 عمال موسميين (عمال يعملون في موسم حصاد الملح فقط).

وتكمن أهمية الوحدة في :

- توفير مناصب شغل للأيدي العاملة،

- إنتاج أكبر قدر ممكن من الأملاح الغذائية والصناعية لتحقيق الربح في الميزانية كذلك تحريك دولاب التجارة في التعاملات الدولية وعقد الصفقات وذلك بمقاييس علمية دقيقة وهذا كله في إطار انجازات الوحدة.

المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ملاحات مروان

كما تهدف الوحدة إلى :

- الزيادة في الإنتاجية؛

- الزيادة في اليد العاملة؛

- الوصول إلى المراتب الأولى على مستوى التراب الوطني؛

- العمل على زيادة تحسين المعلوماتية داخل الوحدات عبر الوطن ؛

- الوصول إلى المراتب الأولى بالنسبة للوطن العربي؛

- ترويج المنتوجات عبر دول العالم؛

- زيادة رأس المال وتوسيع المشروع؛

- جلب أحداث الآلات والوسائل المتطورة مثل آلات الغسيل، الغربلة...الخ.

المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية لمؤسسة ملاحات مروان

أولا- شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة ENASEL

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي يوضح خطوات السلطة والاتصال فيها، إضافة إلى توضيح توزيع المناصب فيها وفيما يلي دراسة هذا الهيكل.

1.**المديـــر**: هو المسؤول الأول والأخير في الوحدة حيث يقوم بتنفيذ قرارات ونظريات المديرية العامة ومتابعة ومراقبة سير برامج الإنتاج والتوزيع والتسويق والصيانة والتنسيق بين جميع مصالح الوحدة والسهر على السير الحسن والجيد والاستعمال الموضوعي والمنطقي لوسائل الإنتاج الموجودة والمتوفرة في الوحدة.

2. **الأمانـة**: تعتبر أمانة المدير الوسيط الوحيد بين المدير وجميع المصالح الأخرى حيث تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد وتقديم البريد الموجه إلى المدير وكذلك استقبال المكالمات الهاتفية والبرقيات والفاكسات و كذا كل الأعمال السكرتارية من ختم وما شابه ذلك.

3. **مراقبة النوعية (المخبر)**: تقوم هذه المصلحة بإجراء مراقبة مياه الشط ،كذلك مراقبة الأحواض قبل الزرع وبعد الزرع وقبل الحصاد، إضافة إلى تحليل الملح لمعرفة صلاحيته أو فساده والسهر على مراقبة عمال المصنع في عملية الغسيل وتكديس الأكياس وطريقة وضع أكياس الملح وطوابع الخاصة بالشركة بالطريقة المنتظمة وتكون هذه العملية كل ساعة أما مراقبة الأحواض يومين في الأسبوع.

4. **دائرة المحاسبة:** تعتبر دائرة المحاسبة والمالية هي الشريان الرئيسي والعمود الأساسي الذي تتركز عليه أي مؤسسة إنتاجية وهي حركة معقدة ومتنوعة حيث تتم العملية بمتابعة الحركات النقدية عن طريق المتابعة والتسجيل المتسلسل اليومي، ما تهتم في التحكم في الاقتصاد كذلك إعداد كل تقنيات وعلاقات العمل المحاسبي، وتحتوي هذه الدائرة على ثلاث عناصر وهي:

أ– رئيس دائرة المالية والمحاسبة : يقوم بتسيير شؤون هذه المصلحة وتنظيم العلاقة المرتبطة بينها وبين المصالح الأخرى.

ب– المحاسب : يقوم بالحسابات المالية الخاصة بمصاريف المؤسسة والكشف عنها.

جـ–أمين الصندوق: هو المتكلف بالمصاريف النقدية .

5. الدائرة التقنيـة : هي دائرة تهتم باستغلال مياه الشط حيث تقوم بضخ المياه إلى الأحواض المتواجدة قرب الوحدة حيث يترسب الملح بعد تبخر الماء الموجود في الأحواض وتتكون هذه الدائرة من عدة مصالح هي:

أ– مصلحة التوضيب: تعتبر إحدى المصالح المهمة والرئيسية في الوحدة حيث تتكون من ورشتين :

- توضيب الملح الصناعي.
- معالجة وتوضيب الملح الغذائي.

ب– مصلحة الصيانة : هي مصلحة تقوم بالمراقبة والوقاية المستمرة والحفاظ على كل الوسائل والآلات وكل ما تحتويه الوحدة من معدات وتجهيزات، بالإضافة إلى تصليح الأعطاب التي قد تتعرض لها، وذلك من أجل تجنب توقيف العملية الإنتاجية، كما أنها تحفظ ملفات التجهيزات والآلات وتنقسم إلى عدة ورشات وهي:

- ورشة الكهرباء الصناعية؛
- ورشة الميكانيك الصناعية؛
- ورشة الميكانيك العربات؛
- ورشة التلحيم والخراطة.

ت– مصلحة التموين : هي مصلحة تقوم بتموين الوحدة بجميع المتطلبات والحاجيات من أجل ضمان السير الحسن للنشاط وفق القوانين المنصوص عليها كما تقوم هذه المصلحة بتسوية كل الإجراءات اللازمة مع المصالح الجمركية.

ث– مصلحة الحصاد والغسيل : هي مصلحة مهمة جدا في الوحدة حيث تقوم بحصاد الملح المرسب في الأحواض ولها الحق في طلب العدد الكافي من العمال الذين سيقومون بالمهمة وكذلك الآلات والأجهزة اللازمة لذلك كما تقوم بغسل الملح من أجل تهيئته وهناك غسيل أول وغسيل ثاني، ثم تأتي عملية الطحن في النوع الذي يأخذ الصفة الثانية وهي الغسيل الثاني .

6. دائـرة المـوارد البشريـة : هي دائرة تهتم بشؤون العمال من حيث الحضور والغياب وكذلك جزء منها يقوم بالتكوين والأخرى بالوسائل العامة وتسيير المستخدمين لإتمام عمل هذه الدائرة وتتكون من المصالح التالية:

أ– مصلحـة الوسـائل المشتركـة : هدفها الأساسي هو تسخير الوسائل العامة لحاجة كل مصلحة من المصالح أي تلبية متطلباتهم وكذلك متابعة تكليف بمهمة ومتابعة حظيرة السيارات كما تقوم بمهام استقبال الضيوف وتوفير إحتياجاتهم.

ب– مصلحـة العمـال: هي مصلحة حساب الأجور للعمال وكذا إنجاز ملفاتهم وتسجيلاتهم ضمن الضمان الإجتماعي و إعطاء العطل التي هي حق كل عامل، والعمل الأساسي هو حساب الأجور ويكون ذلك حسب منصب العامل، كما تقوم بإقتطاع نسبة من الأجور إلى الضرائب والضمان الإجتماعي ، كذلك إنجاز ملفات العمال الجدد ومن بين مهامها نذكر:

- تحديد مدة تقاعد العمال؛
- تنفيذ العقوبات على العمال؛
- تسوية وضعية العمال؛
- دراسة ملفات المعاشات؛
- دراسة مبرر الغياب وتعطيل العامل.

7. دائـرة التجـارة : هي دائرة تهتم بعدة وظائف من بينها تسويق المنتوج الذي يعتبر العامل الأساسي بالنسبة للوحدة كما تقوم بإعداد التقارير الشهرية والدورية المتعلقة بها كما تحرص الدائرة على متابعة المنتوج إلى ما بعد البيع ،وذلك باتصال ومرافقة الزبون كما تعمل الدائرة على تحسين ردود العمل وتحسين العلاقة الدائمة مع الزبائن وذلك بالاستماع إلى كل انشغالاتهم وآرائهم ، وتتكون من :

- رئيس دائرة التجارة؛
- مسير مخزون و فوتري؛
- أمين مخزون.

ثانيا : شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

﴿الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير﴾

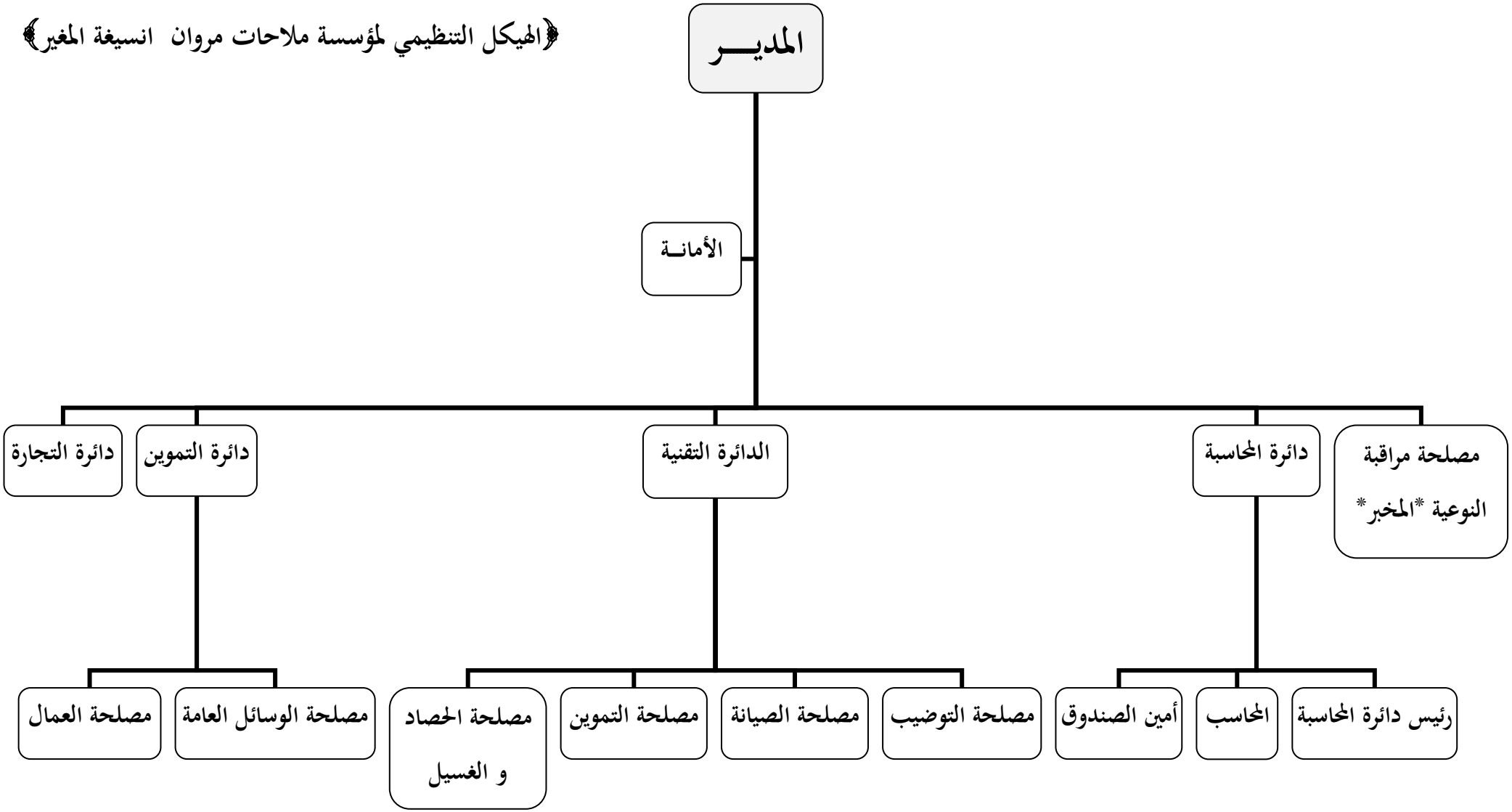

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة 2016-2021

لمعرفة الوضعية المالية محل الدراسة لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021)، وجب تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021):

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي و الأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء لمجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن ان تستفاد منها في إتخاذ القرارات المختلفة. ومن خلال هذا سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021) المتمثلة في الميزانية .

الفرع الأول : عرض الميزانية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير

الجدول التالي يظهر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير "جانب الأصول ":

الجدول رقم 01 : يظهر جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير للفترة (2016-2021):

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول	1743152699.46	2014281224.94	1702742703.93	1925992544.75	2833932470.36	1904328223.99
مجموع الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94	1702742703.93	1925992544.75	2833932470.36	1904328223.99
الأصول المتداولة						
قيم الإستغلال	169259857.59	148014999.35	172367222.08	183693935.83	693774688.46	241191919.40
قيم قابلة للتحقيق	56374478.05	71065387.19	77470853.67	77309761.19	287968951.57	49433671.12
قيم جاهزة	697006015.59	752702532.36	1090864366.63	1087445094.92	135450371.68	790005723.12
مجموع الأصول المتداولة	922640351.59	97178292918.90	331884008.35	1348448791.94	1117194011.71	1080631313.64
مجموع الأصول	2647793051.05	2986064143.84	3298029304.51	3274441336.69	3951126482.07	2984959537.63

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

ولجعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول اكثر وضوحا نقوم بتمثيلها بيانيا خلال فترة (2016-2021) كالتالي :

الشكل 01 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2016

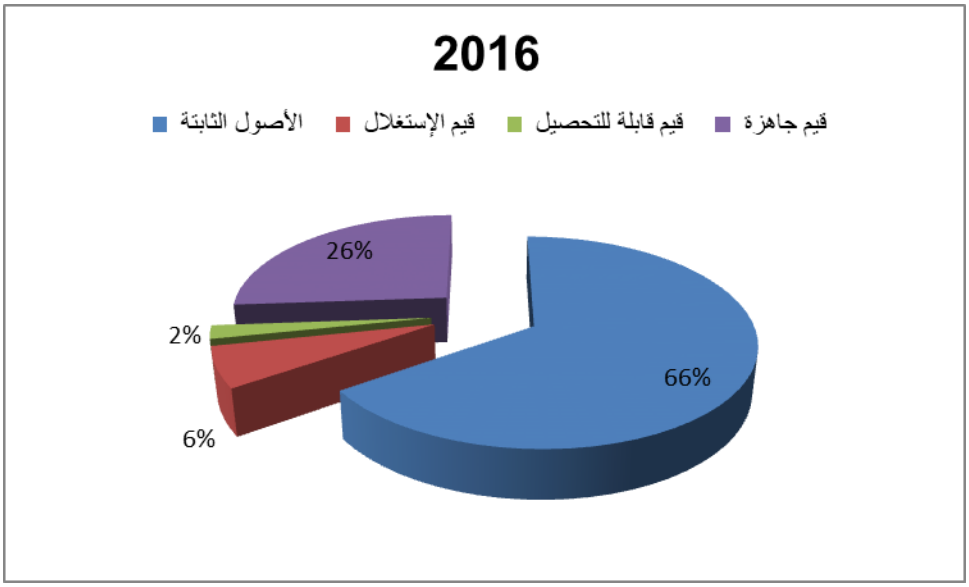

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 02 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2017

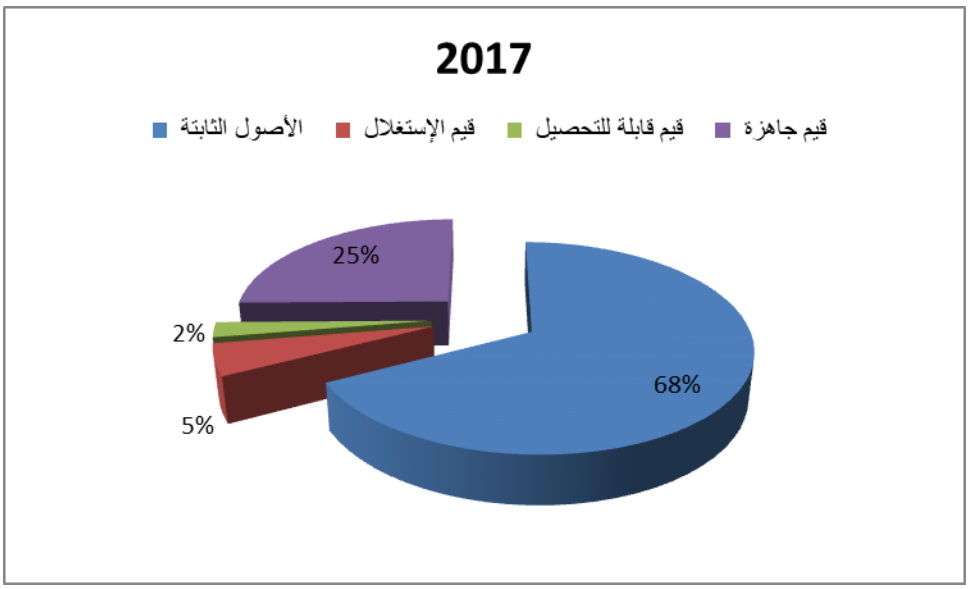

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 03 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2018

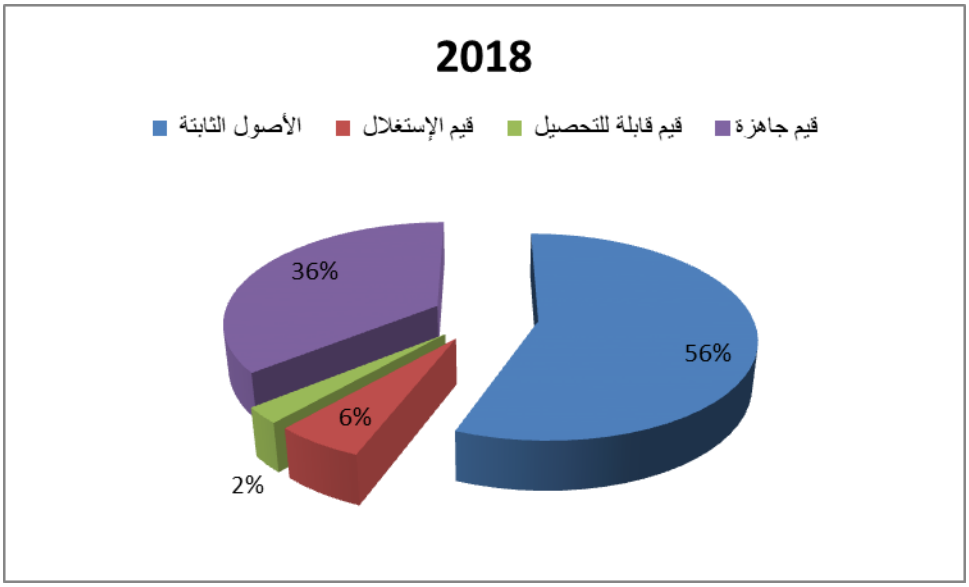

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 04 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2019

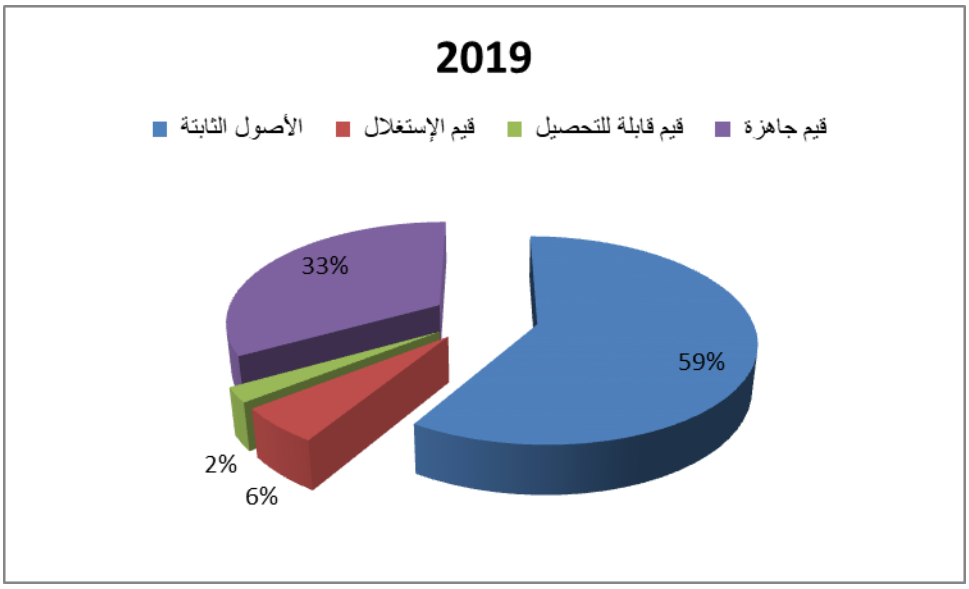

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 05 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2020

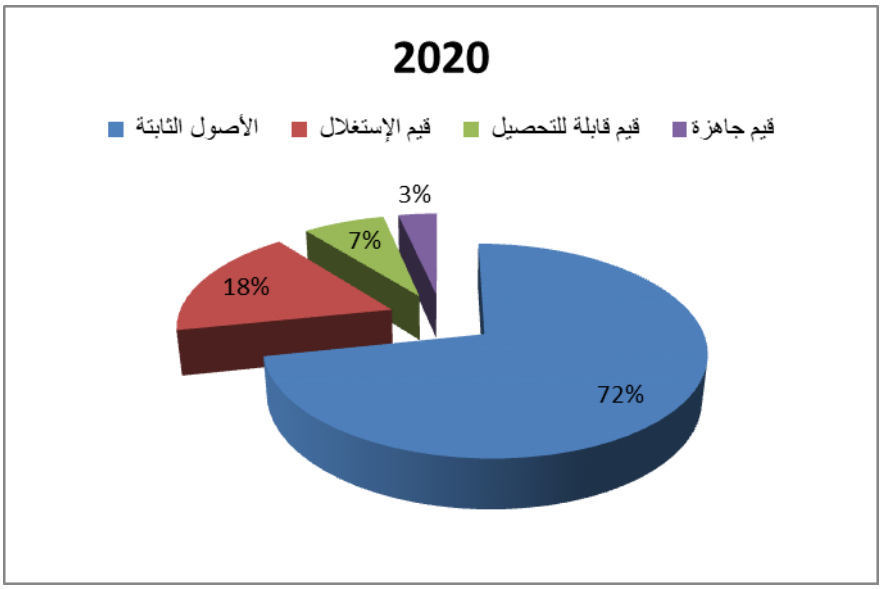

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 06 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الأصول لسنة 2021

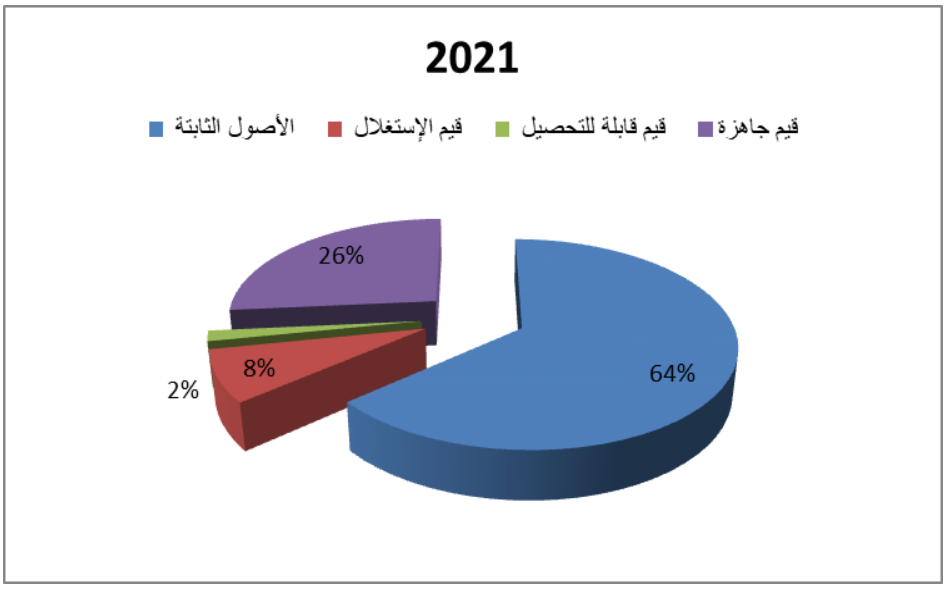

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الفرع الثاني : عرض الميزانية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير

الجدول التالي يظهر الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة ملاحات مروان إنسيغة المغير "جانب الخصوم ":

الجدول رقم 02 : جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير من جانب الخصوم للفترة (2016-2021) :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة						
الأموال الخاصة	1688814973.95	1814073173.67	2116579869.29	2177447359.66	2127991889.27	2599783332.23
ديون.ط.أ	263005078.68	413419326.81	409898743.28	411013842.63	592391442.50	64728785.11
مجموع الأموال الدائمة	**1951820052.63**	**2227492500.48**	**2526478612.57**	**2588461202.29**	**2720383331.77**	**2664512117.34**
ديون قصيرة الأجل	695972998.42	758571643.36	**771550691.94**	685980134.40	**1230743150.30**	**320447420.29**
مجموع الخصوم	2647793051.05	2986064143.84	**3298029304.51**	3274441336.69	**3951126482.07**	**2984959537.63**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

و لجعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير من جانب الخصوم أكثر وضوحا نقوم بتمثيلها بيانيا للفترة (2016-2021) كالتالي :

الشكل 07 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2016 :

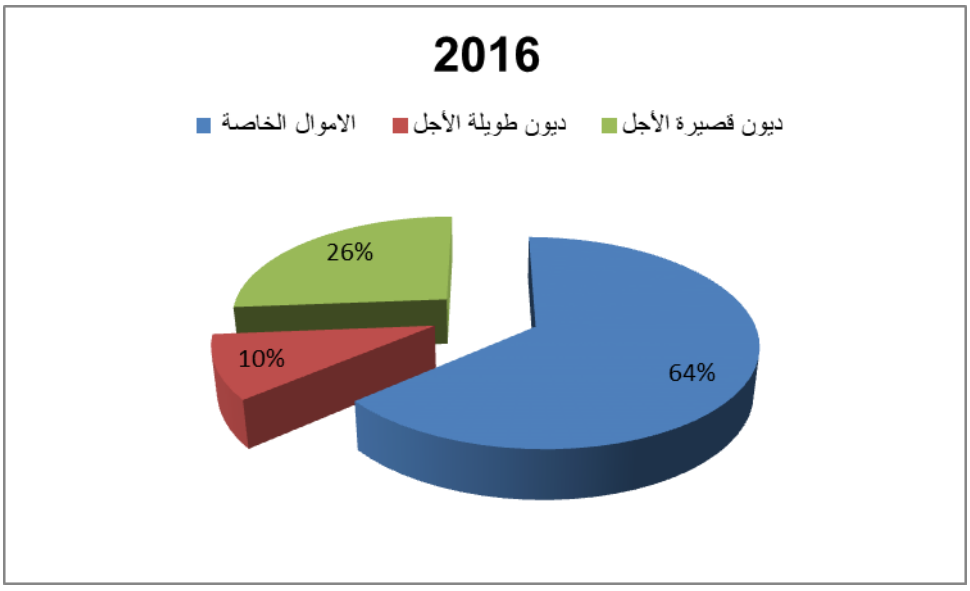

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 08 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2017 :

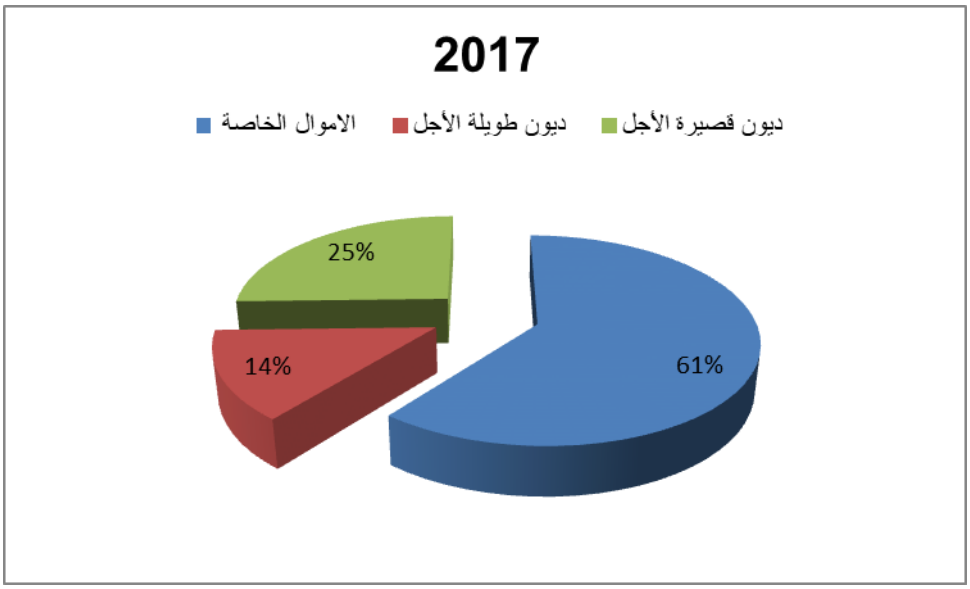

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 09 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2018

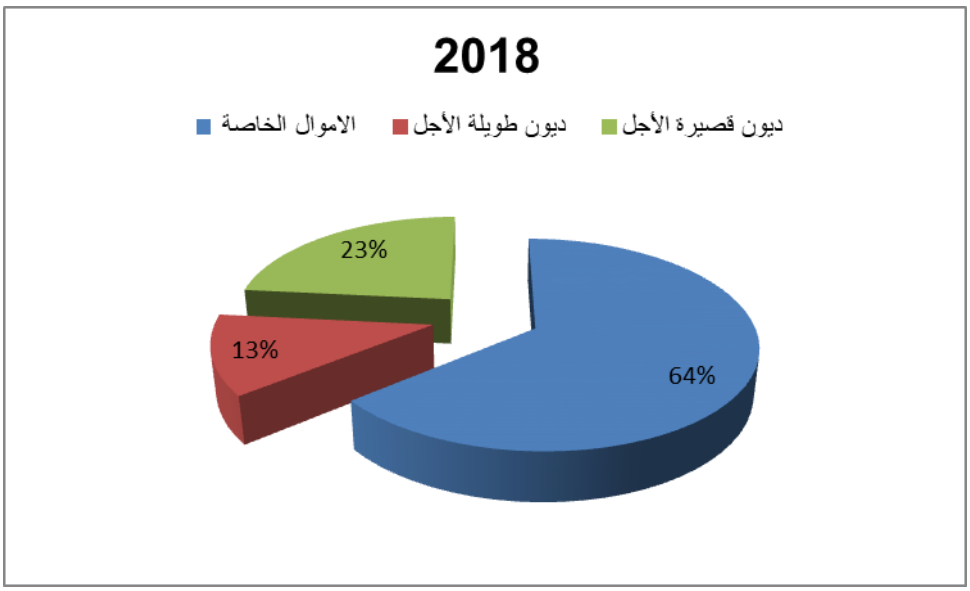

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 10 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2019 :

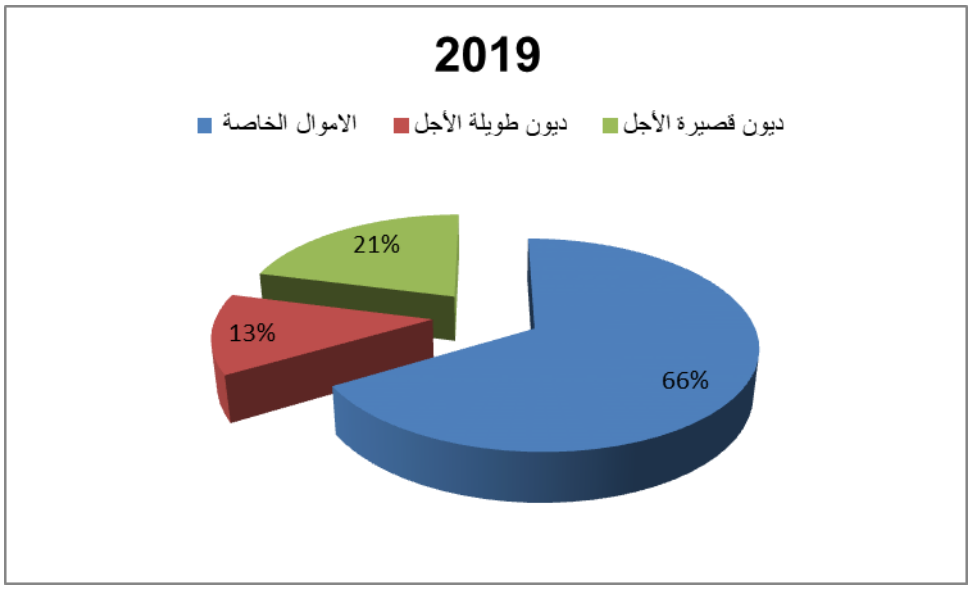

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 11 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2020 :

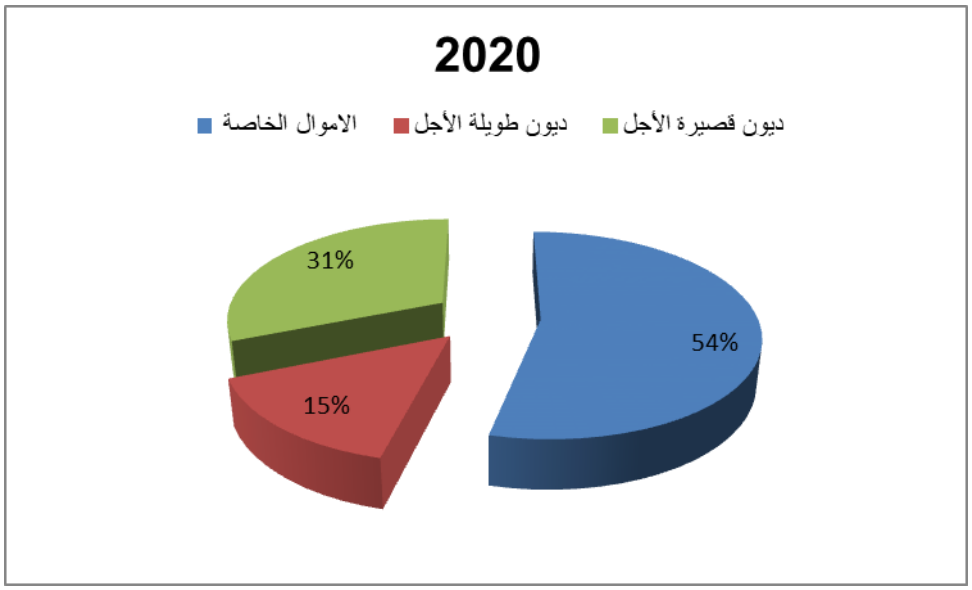

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل 12 : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير لجانب الخصوم لسنة 2021 :

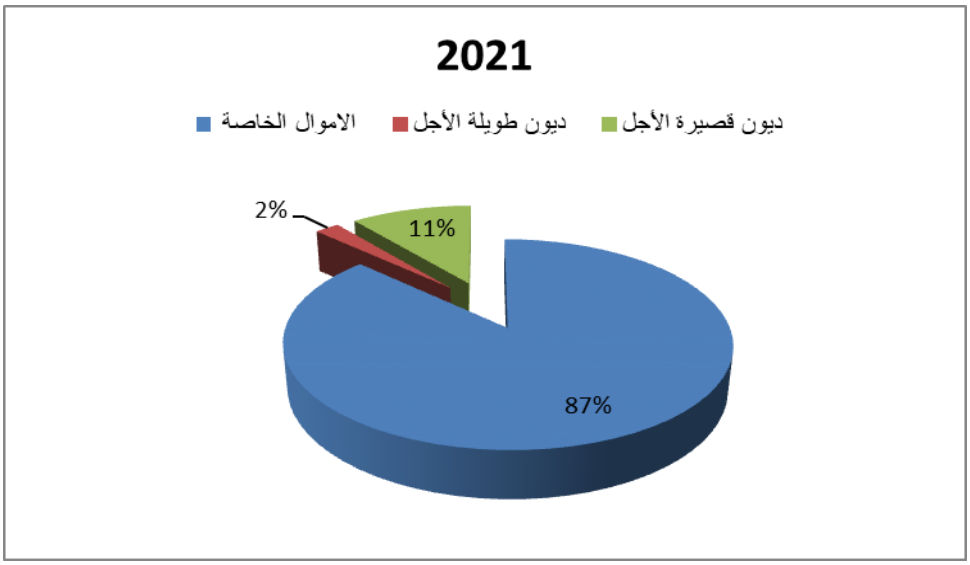

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي : رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل ، الخزينة .

الفرع الأول : حساب رأس المال العامل :

الجدول رقم 03: يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير خلال فترة (2016-2021) :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	1951820052.63	2227492500.48	2526478612.57	2588461202.29	2720383331.77	2664512117.34
- الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94	1957326862.13	1925992544.75	2833932470.36	1904328223.99
رأس المال العامل من اعلى الميزانية	**208667353.17**	**213211275.54**	**569151750.44**	**662468657.54**	**-113549138.59**	**760183896.35**
الأصول المتداولة	904640351.59	971782918.90	1340702442.38	1348448791.94	1117194011.71	1080631313.64
ديون قصيرة الأجل	695972998.42	75857643.36	771550691.94	685980134.40	1230743150.30	320447420.29
رأس المال العامل من اسفل الميزانية	**208667353.17**	**213211275.54**	**569151750.44**	**662468657.54**	**-113549138.59**	**760183896.35**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

من خلال نتائج الجدول اعلاه

أ- **من اعلى الميزانية** : راس المال العامل للفترة الممتدة من 2016 حتى 2019 موجب في هده الحالة يعبر راس المال العامل سيولة عن فائض في الاموال الدائمة بعد عملية تمويل كل الاصول الثابتة أي ان المؤسسة استطاعت ان تمول جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و حققت فائضا ماليا تمثل في راس المال العامل سيولة أما لسنة 2020 كان راس المال العامل سالب في هده الحالة تكون الاموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية اخرى لتغطية العجز في التمويل أما لسنة 2021 تشهد تعافي لراس المال العامل أي موجب و هدا ما يعبر بنفس الحالة للسنوات الثلاث الاولى من الدراسة .

ب- **من أسفل الميزانية** : راس المال العامل للفترة الممتدة من 2016 حتى 2019 موجب في هده الحالة تمكنت المؤسسة من مواجهة القروض قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان يتمثل في راس المال العامل سيولة حيث تلعب درجة السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة أما سنة 2020 كان راس المال العامل سالب في هذه الحالة تكون المؤسسة في وضعية عجز أي ان الاصول المتداولة القابلة للتحصيل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسددها المؤسسة في الاجل القصير و بعد ذلك في سنة 2021 رجع موجب و من أجل التوضيح أكثر نقوم بترجمة نتائج الجدول أعلاه التي تمثل تطور راس المال العامل في منحنى بياني

الشكل 13 : منحنى بياني يوضح تطور رأس المال العامل

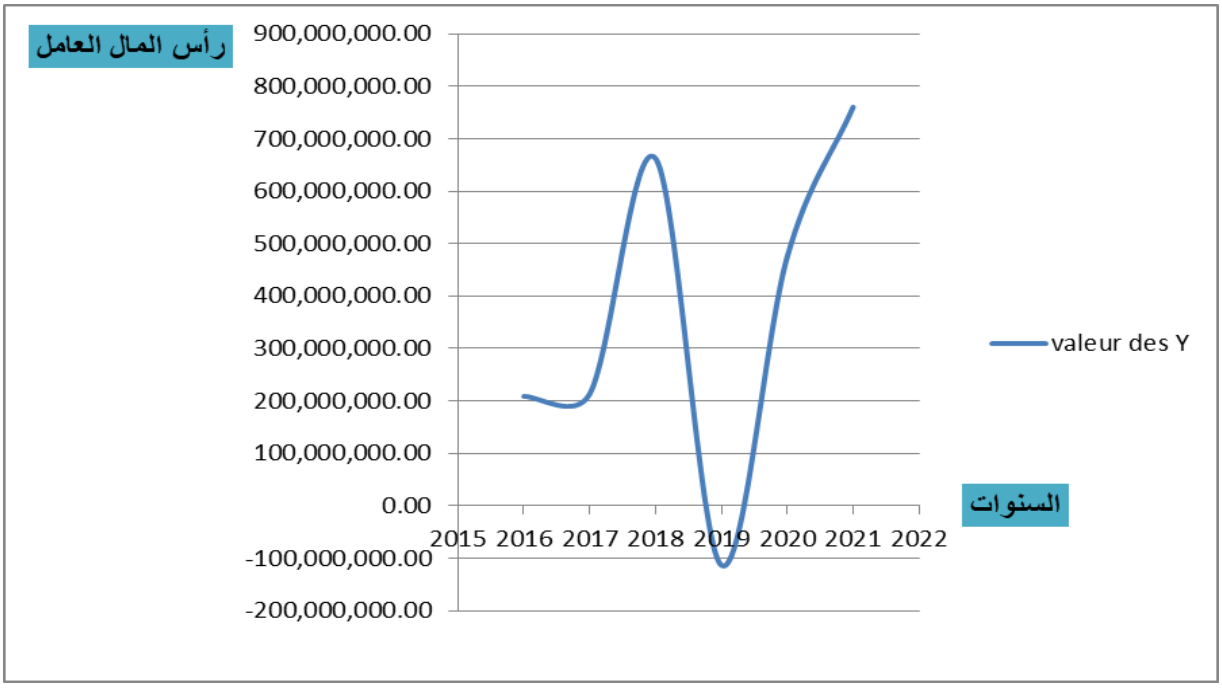

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 03

2-1 أنواع رأس المال العامل : الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة :

الجدول رقم 04 : يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير خلال الفترة (من 2016 إلى 2021) :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	1688814973.95	1814073173.67	2116579869.29	2177447359.66	2127991889.27	2599783332.23
- الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94	1957326862.13	1925992544.75	2833932470.36	1904328223.99
رأس المال العامل الخاص	**-54337725.51**	**-200208051.27**	**159253007.16**	**251524814.91**	**-705940581.09**	**695455108.24**
مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	2647793051.05 - 1688814973.95	2986064143.84 - 1814073173.67	3298029304.51 - 2116579869.29	3274441336.69 - 2177447359.66	3951126482.07 - 2127991889.27	2984959537.63 - 2599783332.23
رأس المال العامل الأجنبي	**958978077.1**	**1171990970.17**	**1181449435.22**	**1096993977.03**	**1823134592.8**	**385176205.40**
مجموع الأصول - الأصول الثابتة	**26477993051.05 - 1743152699.46**	**2986064143.84 - 2014281224.94**	**3298029304.51 - 1702742703.93**	**3274441336.69 - 1925992544.75**	**3951126482.07 - 2833932470.36**	**2984959537.63 - 1904328223.99**
رأس المال العامل الإجمالي	**904640351.59**	**971782918.9**	**1340702442.38**	**1348448791.94**	**1117194011.71**	**1080631313.64**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل 14 : أنواع راس المال العامل

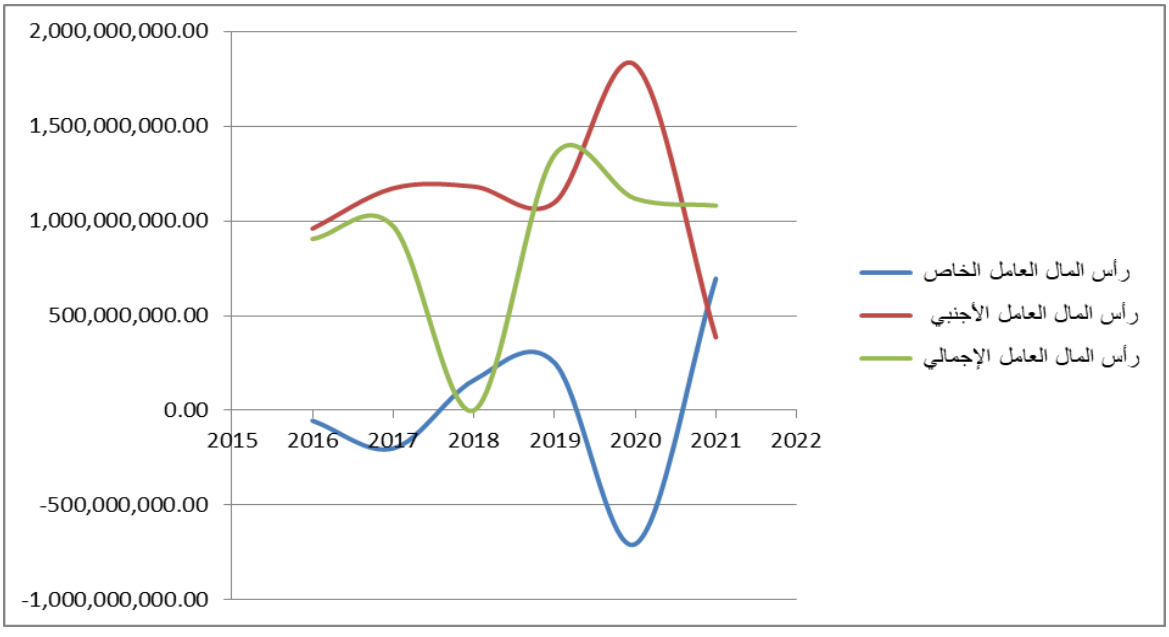

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 04

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ومن خلال التمثيل البياني يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي :

1-2-1- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص :

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنوات 2016 .2017 . 2020 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة إستثماراتها ، هذا أدى بالمؤسسة إلى الإعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز .

1-2-2- بالنسبة لرأس مال العامل الأجنبي :

نلاحظ إرتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة في الثلاث السنوات الأولى وهذا بسبب زيادة الديون طويلة إلا أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة تم تسجيل إنخفاض وذلك راجع إلى الزيادة في مجموع الأصول .

1-2-3- بالنسبة لرأس مال العامل الإجمالي :

نلاحظ إرتفاع تدريجي لرأس المال العامل الإجمالي خلال سنوات الأربعة الأولى وهذا يدل على إمتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة إلا أنه تم تسجيل إنخفاض تدريجي خلال سنة 2020 . 2021 بسبب الإنخفاظ في مجموع الأصول و رأس المال العامل الخاص على الترتيب .

الفرع الثاني : حساب إحتياجات رأس المال العامل :

إحتياجات رأس المال العامل = إستخدامات الدورة – موارد الدورة .

إستخدامات الدورة = الأصول المتداولة – القيم الجاهزة .

موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية .

الجدول رقم05 : يوضح تطور رأس المال العامل سنة (من 2016 إلى 2021) :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
استخدامات الدورة	225634336	21908086.6	249838076.75	261003697.02	981743640.03	290625590.52
موارد الدورة	**695972998.42**	**758571643.36**	**771550691.94**	**685980134.40**	**1230743150.30**	**320447420.29**
إحتياجات رأس المال العامل	**-470338662.42**	**-539491256.7**	**-52172615.15**	**-424976437.38**	**-248999510.27**	**-29821829.77**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

الشكل رقم 15 : منحنى بياني يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل

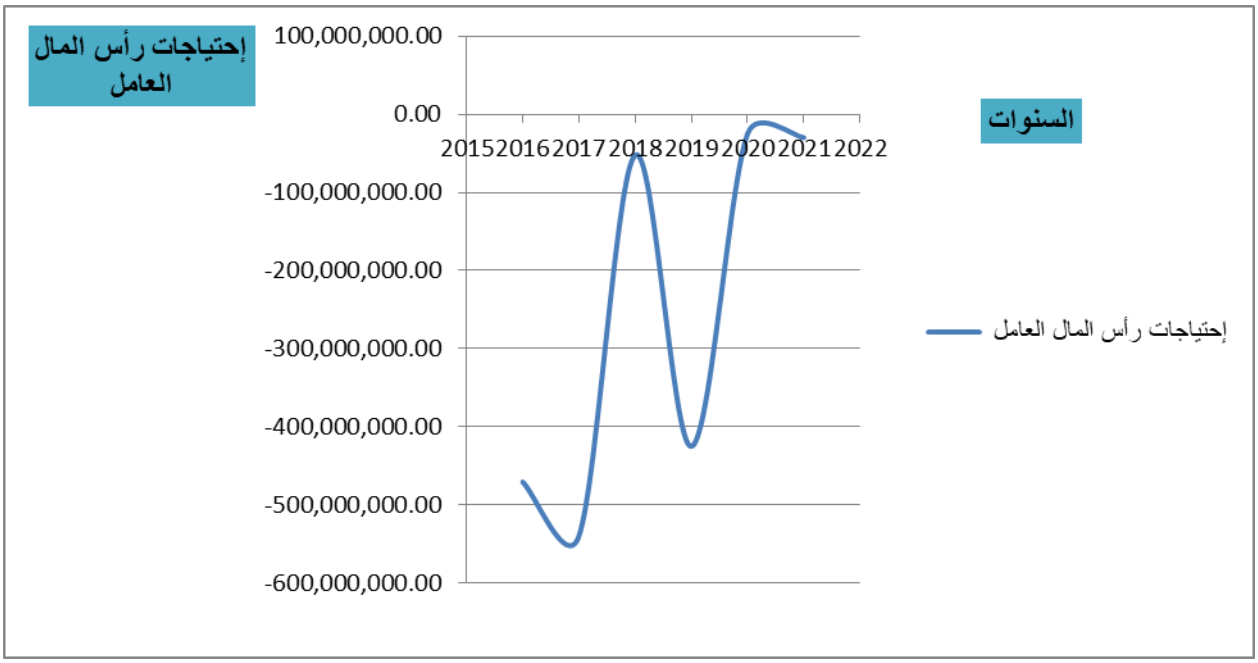

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم05

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن إحتياجات رأس المال العامل سالب خلال جميع الفترات المدروسة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها ، ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أن لديها موارد مالية فائضة عليها إستخدامها لتوسيع نشاطها الاستغلالي ، وهنا نستثني سنة 2020 لأن راس المال العامل سالب .

الفرع الثالث : حساب الخزينة الصافية : من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم 06 : يوضح تطور الخزينة الصافية خلال سنة (من 2016 إلى 2021) :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل	208667353.17	213211275.54	569151750.44	662468657.54	-113549138.59	760183896.35
- إحتياجات رأس المال العامل	-470338662.42	-539491256.7	-521712615.15	-424976437.38	-248999510.27	-29821829.77
الخزينة الصافية	**679006015.59**	**752702532.36**	**1090864366.63**	**1087445094.92**	**135450371.68**	**790005723.12**
القيم الجاهزة	679006015.59	752702532.36	1090864366.63	1087445094.92	135450371.68	790005723.12
- المساهمات البنكية الجارية	0	0	0	0	0	0
الخزينة الصافيـة	**679006015.59**	**752702532.36**	**1090864366.63**	**1087445094.92**	**135450371.68**	**790005723.12**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة

الشكل رقم 16 : منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية

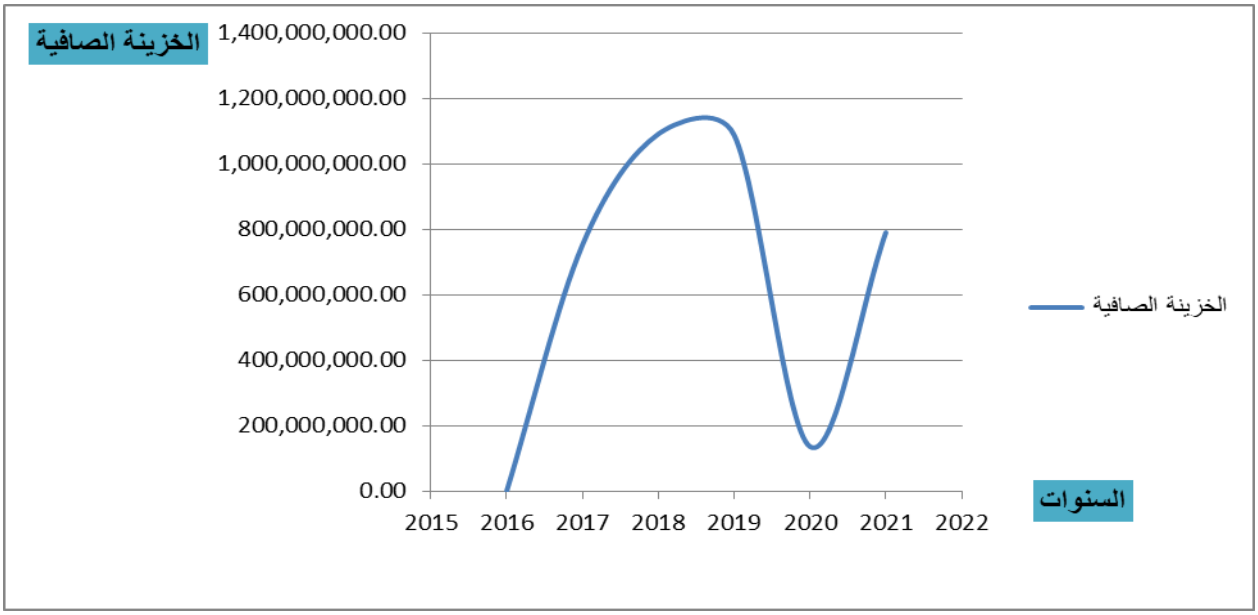

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم06

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة بالإضافة على أنها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الأجل المحدد، ونلاحظ أن رصيد الخزينة إرتفع خلال السنوات 2017،2018,2019، 2020 و هذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في إستثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها ،عموما فقد حققت المؤسسة أحد شروط التوازن المالي.

ومنه نستخلص أن شروط التوازن المالي محققة في جميع سنوات الدراسة بإستثناء سنة 2020 حيث كان الشرط الأول غير محقق أي رأس المال العامل سالب .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

لقد تناولنا في الجانب النظري على العديد من النسب المالية و سنحاول في هذا الجانب تشخيص وضعية المؤسسة محل الدراسة بأهم النسب المالية .

الجدول رقم 07 : يوضح مختلف النسب المالية

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الملاحظة
نسبة السيولة العامة	الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة	904640351.59 / 695972998.4 =1.28	1.28	1.73	1.96	0.91	3.37	نلاحظ من خلال ما سبق أن الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل، حيث كانت أكبر من الصفر خلال فترة الدراسة (وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد إلتزاماتها).
نسبة السيولة السريعة	ق. ق للتحقيق + قيم جاهزة / د.ق.أ	735380493.6 / 695972998.42 = 1.05	1.08	1.51	1.69	0.79	2.61	نلاحظ مما سبق أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الصفر، و هذا يفسر بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض ،ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل .
نسبة السيولة الحالية	الخزينة/ الديون ق أ	679006015.59 / 695972998.42 = 0.97	0.99	1.41	2.46	0.11	1.58	نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد فاقت نسبة 30 % باستثناء سنة 2020 هذا يعني أن المؤسسة تتوفر على سيولة كبيرة غير مستثمرة أي أن المؤسسة تتبع سياسة دفاعية.
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	1951820052.63 / 1743152699. =1.11	1.10	1.29	1.34	0.96	1.39	نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم موجبة في جميع السنوات الدراسة وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الإستخدامات الثابتة وبقي فائض في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل FRNG
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1688814973.95 / 1743152699.46 = 0.96	0.90	1.08	1.13	0.75	1.36	نلاحظ أنه في سنة 2016 و 2017 و 2020 كانت نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد هذا يعني أن المؤسسة مولت قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، أما في باقي السنوات فنلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تمويل قيمتها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

المصدر: من إعداد الطاب إعتمادا على الميزانية المحاسبية و حساب النتائج للمؤسسة

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الملاحظة
نسبة المردودية الإقتصادية	EBE / اموارد الثابتة	156247899.53 / 1951820052.63 =0.08	0.10	0.12	0.12	0.07-	0.14	نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الإقتصادية للمؤسسة في تزايد. أي أنها تتحسن عام بعد عام حتى سنة 2020 فقد إنخفضت و في سنة 2021 إستعادت إنتعاشها .
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	11202925.11 / 1688814973.95 =0.06	0.08	0.15	0.13	0.11-	0.13	في سنة 2016 بلغت المردودية المالية 0.06 ، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.06دج .وفي سنة 2017 مردودية المؤسسة ارتفعت، فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال ينتج عنه 0.08دج .في سنة 2018 المردودية المالية المحققة بلغت 0.15دج فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.15 دج كربح و في سنة 2020 المردودية إنخفضت حيث بلغت -0.11 دج فالدينار الواحد المستثمر يخسر صاحبه 0.11دج و في سنة 2019 و 2021 بلغت المردودية 0.13دج فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.13 دج.
هامش الربح الإجمالي	النتيجة الصافية / المبيعات	0.036	0.096	0.11	0.09	0.36-	0.11	يتبين من خلال النتائج أن أفضل سنة للفترة هي سنة 2018 و 2021 إلا أنه يعتبر هامش ر بح ضعيف فهو بعيد عن هوامش الربح العادية التي تتراوح بين 20 %و 30 في قطاع الأعمال.
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	1688814973.95 / 2647793051.05 =0.63	0.60	0.64	0.66	0.53	0.87	نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية أكبر من 0.5 في جميع سنوات الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من إعتمادها على الديون وبالتالي هي مستقلة ماليا.

الجدول رقم 08 : يوضح معدل الدوران

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الملاحظة
معدل دوران الزبائن	(مستحقات العملاء / رقم الأعمال)*360	(21051573.3/ 1756578029.9) *360 = 4 أيام	4 أيام	5 أيام	8 أيام	144 يوم	3 أيام	نلاحظ من خلال ما سبق أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن مدة قصيرة جدا كحد أقصى 8 أيام أي أن المؤسسة لا تتعامل بسياسة بالبيع بالأجل بإستثناء سنة 2020 فقد تعاملت بسياسة البيع بالاجل
معدل دوران الموردين	(مستحقات الموردين / المشتريات)*360	(7399113.46/ 1410759309.1 5)*360 = 2 يوم	3 أيام	14 يوم	14 يوم	253 يوم	2 يوم	نلاحظ من خلال ما سبق أن المدة الممنوحة من قبل الموردين للمؤسسة قصير ة جدا بمعنى أن المؤسسة لا تتعامل بالشراء بالأجل بإستثناء سنة 2020 فقد تعاملت بسياسة الشراء بالاجل

المصدر: من إعداد الطاب إعتمادا على الميزانية المحاسبية و حساب النتائج للمؤسسة

الجدول رقم 09 : يوضح نسب التجزئة

البيان		العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تجزئة القيمة المضافة	بالنسبة للمستخدمين	ح 63 / VA	0.46	0.36	0.39	0.4	2.36	0.33
	بالنسبة للدولة	ح 64 / VA	0.01	0.01	7.9	8.1	0.04	2.16
	بالنسبة لـ EBE	VA / EBE	0.52	0.60	0.60	0.57	1.41	0.65
نسبة تجزئة EBE	بالنسبة للتثبيتات	ح68 / EBE	0.20	0.16	0.13	0.20	0.16	0.17
	بالنسبة للنتيجة العادية	ن العادية / EBE	0.90	0.95	0.93	0.92	1.24	0.90
	بالنسبة للمقرضين	ح66 / EBE	0	0.02	0	0	0.12	0

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على القوائم المالية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن إستخلاص ما يلي :

1 . نسبة تجزئة القيمة المضافة :

نلاحظ بالنسبة للمستخدمين أنه في تراجع بسبب الزيادة في القيمة المضافة و هذا راجع بدرجة أولى إلى الزيادة في رقم الاعمال خلال السنوات المدروسة .

أما بالنسبة للدولة فنلاحظ زيادة معتبرة لسنة2018 و2019 وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة قيمة رقم الاعمال. وإجمالي فائض الاستغلال نلاحظ أنه في تزايد و ذلك بسبب إرتفاع رقم الاعمال الذي فاق الزيادة في مصاريف المستخدمين.

2 . نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال :

نلاحظ بالنسبة للتثبيتات انها في تراجع بسبب الزيادة في إجمالي فائض الاستغلال، أما بالنسبة للنتيجة العادية فقد زادت في سنة 2020 مقارنة بالسنوات السابقة و تراجعت في سنة 2021 بسبب الزيادة في النتيجة العادية، و نلاحظ أن المؤسسة لا تتعامل مع المقرضين فقد كانت النتيجة صفر في أغلب سنوات الدراسة.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تعرفنا في هذا الفصل على تعريف بالمؤسسة ملاحات مروان انسيغة المغير، وذلك من خلال إجراء مقابلة شخصية مع رئيس دائرة مصلحة المحاسبة المالية، حيث قمنا باستخلاص النتائج الضرورية باستخدام أدوات جمع المعلومات المناسبة التي قمنا بعرضها، و ذلك بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها والحكم على صحة الفرضيات، كما قمنا بتحليل القوائم المالية لها بإستخدام مختلف أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى 2021 و توصلنا غلى النتائج التالية :

. من خلال المؤشرات فإن شروط التوازن المالي في جميع السنوات محققة بإستثناء سنة 2020، هذا يعني ان المؤسسة في وضعية مالية مقبولة، أي ان المؤسسة إستطاعت الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الاجل في مواعيدها، إضافة إلى ذلك إستقلاليتها عن الاطراف الخارجية إلى حد كبير نوعا ما.

. إن الاداء المالي للمؤسسة مقبول و هذا ما يسمح للمؤسسة بالاستمرارية و بإمكانية تحسين أدائها مستقبلا و ذلك بتعزيز نقاط القوة و التخلص من نقاط الضعف .

الخاتمـــــــــة

عالجت هذه المذكرة دور جودة القوائم المالية في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ،حيث قسمت الدراسة إلى فصلين ،الفصل الاول و هو الجانب النظري الذي يتضمن مفاهيم أساسية للقوائم المالية و اتخاذ القرار و استخدام التحليل المالي كأسلوب في اتخاذ القرار، أما الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي و الذي يتمثل في الدراسة الميدانية لمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير.

بعد ما تمت الاجابة على الاسئلة المطروحة حول الموضوع و المتمثل في دور جودة القوائم المالية في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ،فتمثلت أساسا في التحليل المالي باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العامل ،احتياجات رأس مال العامل ،الخزينة الصافية) بالإضافة الى النسب المالية التي تبحث عن مكان الخلل بدقة، والتحليل المالي لا يمكن أن يتم دون استعمال الأدوات الخاصة به، وقد تم كذلك خلال هذا الموضوع البحث عن إمكانية وجود دور القوائم المالية في ترشيد القرارات (قرار الاستثمار، التمويل ،توزيع الأرباح)، هذه القرارات هي بحاجة الى تقييمها باعتبار أن مرحلة التقييم من أهم مراحل عملية اتخاذ القرار ، يتم على أساس ما توصل إليه من نتائج الأخيرة ومن ثم يتم ترشيد القرار، وتكون عملية اتخاذ القرارات بصفة دائمة ومستمرة وتتم كذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، ومن خلال جدول حساب النتائج يمكن بحث في نوعية القرارات المتخذة ومدى سلامتها، وعند تحديد نتائج ومواطن الضعف يتم تصحيحها وتشخيصها بدقة ومعالجتها وبعد ذلك يتم تحديد نوع القرار المسؤول عن هذه النتائج .

أولاً – إختبار الفرضيات

بعد تحديد جوانب الموضوع المختلفة حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لمؤسسة ملاحات مروان أنسيغة المغير باعتبارها مؤسسة إقتصادية، وبهذا الغرض تم اختبار فرضيات الموضوع المتمثلة في :

1 – حسب الفرضية الأولى يقصد بجودة القوائم المالية هو بما تتمتع به من معايير المصداقية و خلوها من التحريف و التضليل، الفرضية مقبولة و هذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من خلال المبحث الاول في الفرع الثاني من المطلب الاول ، حيث أن جودة القوائم المالية أو جودة الابلاغ المالي رغم إختلاف المصطلحات فهي تصب في إتجاه واحد جودة المعلومات المحاسبية، و يقصد بها جودة القوائم المالية و ما تتمتع به من معايير المصداقية و وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، و ذلك بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها بقصد إتخاذ قرارات مالية مناسبة .

2 – حسب الفرضية الثانية تتم عملية إتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل القوائم المالية ، الفرضية صحيحة، لأنه عمليا مخرجات التحليل المالي هي مدخلات عملية إتخاذ القرارات المالية، و هذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من المبحث الثالث في الفرع الاول من المطلب الاول، حيث يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف

الحصول على معلومات تستخدم في عملية إتخاذ القرارات المالية و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و نوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل .

3 – حسب الفرضية الثالثة لم تعتمد المؤسسة محل الدراسة على مخرجات تحليل القوائم المالية في عملية إتخاذ قراراتها المالية، الفرضية صحيحة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية في المبحث الثاني، حيث تناولنا في المطلب الثاني التحليل بواسطة التوازن المالي ، حيث توصلنا بأن المؤسسة لم تتخذ قرار مالي في إستغلال الفائض الهائل في رأس المال العامل عبر كل سنوات الدراسة من 2016 حتى 2021 بإستثناء سنة 2020 حيث كان سالب ، و كما تناولنا في المطلب الثالث التحليل بواسطة النسب، حيث توصلنا يأن المؤسسة لم تتخذ قرار مالي على إثر نتائج تحليل النسب خلال سنوات الدراسة، و ذلك من خلال التخلص من نقاط الضعف و تبني و تدعيم نقاط القوة .

ثانياً– النتائج النظرية

– تحليل القوائم المالية ذات الجودة يعتبر من أهم الأدوات المالية المعتمدة بتحليل الوضعية المالية بالمؤسسة، حيث يستخدم كأحد الإجراءات التحليلية التي تساعد الإدارة في اكتشاف مختلف الأخطاء والإنحرافات واتخاذ القرارات المناسبة .

– القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية وحقوق الملكية للمؤسسة ، موجهة خصيصاً لمختلف مستخدميها لإتخاذ قراراتهم وهذا إذا أعدت بكل جودة.

– إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات التي يمكن إستخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية اتخاذ القرار .

– يعتمد التحليل المالي في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

– التحليل المالي يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

ثالثاً – النتائج التطبيقية

– بالنسبة للتوازنات المالية نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت في فترة الدراسة أن المؤسسة حققت توازن مالي بإستثناء سنة 2020 .

– رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة 2016 و2017 و 2018 و 2019 و2021، و هذا يعني أن المؤسسة حققت شرط التوازن المالي الاول، أما سنة 2020 فكان سالب أي لم يتحقق شرط التوازن الاول .

– إحتياجات رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة ، و هذا يعني ان المؤسسة في وضعية مالية مقبولة نوعا ما.

– الخزينة موجبة و هذا يدل على أن رأس المال قادر على تمويل إحتياجات الدورة بالإضافة على انها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الآجال المحددة ، كما تبين من خلال الخزينة أيضا أن المؤسسة محل الدراسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها أي أن لها اموال مجمدة ليست في صالحها.

– من خلال نسب النشاط تبين أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما إستغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

رابعاً – الإقتراحات

– العمل أكثر للوصول إلى قوائم مالية صادقة.

– ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية و دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات.

– على المسير أن يكون ذو كفاءة عالية للوصول إلى قرارات صحيحة تخدم المؤسسة.

– ينبغي على المؤسسات و المؤسسة محل الدراسة الاعتماد على التحليل المالي و يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

– تخصيص موظف من الادارة المالية لمتابعة اداء المؤسسة لكل سنة مالية ، بهدف تقييم الاداء و إتخاذ الاجراءات الصحيحة في السنوات الموالية .

– يجب على المؤسسة اخذ بعين الاعتبار مجمل الملاحظات المقدمة من طرف مراقبة التسيير .

– يجب على المؤسسة العمل على تطوير التحليل المالي و إستخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي .

خامسا : أفاق الدراسة

لا تخلو أي دراسة من العيوب و النقائص حيث لازالت هناك العديد من الافكار و المواضيع غير المدروسة في هذا المجال لذا يجب الاستمرار لإجراء العديد من البحوث المستقبلية كونها تساهم في إثراء هذا المجال ، و نقترح مايلي :

– ما أثر إهمال جودة القوائم المالية في المؤسسة.

– مدى تطبيق معايير إتخاذ القرارات المالية في الجزائر.

– فيما تتمثل أهمية التحليل المالي لإتخاذ القرارات المالية .

المراجـــع

أولاً– الكتب :

1. عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2 ، 2010 .
2. حيدر علي جراد وعلي خلف كاطع، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11، العدد 3 ، العراق، سبتمبر 2016 .
3. أحمد الجعيري ، عاطف الأخرس، الإدارة و التحليل المالي ، دار البركة ، عمان ، 2007 .
4. العونية بن زكورة ، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، دار القدس العربي، وهران، 2016 .
5. مُحَمَّد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية ، مصر ، 2009 .
6. أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 .
7. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها، منتجة للطباعة، الجزائر، 2010 .
8. شعيب شنوف، محتسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، 2008 .
9. عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون، أصول المحاسبة المالية، ج2، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع لطباعة، عمان، الأردن، 1999 .
10. مُحَمَّد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
11. أحمد نور، فتحي السوافيري، "المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات –بحوث العمليات– تقييم الأداء الدار الجامعية" للطباعة و النشر والتوزيع، 1997 .
12. نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الأردن، 2003.
13. بشير العلاق، "الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2008 .
14. د. أحمد ماهر: "الإدارة المبادئ والمهارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003 .
15. مُحَمَّد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لمنشر، الإسكندرية، مصر، 2006 .
16. –منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار اليازوي العملية، عمان، الاردن، 1998 .
17. إسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجيستر في إدارة أعمال ، جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004 .

18. مراد كامل عوض،" الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية)بحوث العمليات("، دار البداية للنشر والتوزيع، 15- عمان، 2010 .

19. سال صلال الحسيناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة ، 2014 .

20. محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف و الاختلاس) ، ط 1، دار الصايل للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن ، 2013 .

21. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار الثقافة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 .

22. الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، ج 2 ، ط 2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 2011 .

23. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .

ثانياً- المذكـرات :

1. ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2009 .

2. أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016 .

3. عزة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2009 .

4. عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011 .

5. سليم عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013 .

6. بدوي الياس ، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و جباية، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

7. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و الدولي، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

8.عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011 .

9. حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي و أثرها على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2008/2007 .

10. مُحَمَّد عبد الفتاح العلجوني، " تقييم تطبيقات نظام المعلومات الإدارية في شركات مختارة من القطاعين العام والخاص في الأردن "، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، عمان، الأردن، 1998.

ناصر مُحَمَّد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 .

11. يوسف بن مُحَمَّد بن موسى العمري، معوقات تطبيق الأساليب العلمية في اتخاذ القرار الإداري لمديري المدارس بمحافظة غزة، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014 .

12. منيرة محمود قسم السيد بابكر، التحليل المالي و دوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، خرطوم، السودان، 2018 .

13. حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .

14. لزعر مُحَمَّد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 .

15.اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009 .

16. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارت في المؤسسات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر في عمك التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013

17.عباس عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012 .

ثالثاً– المجـلات :

1. القوائم المالية ، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9 ، منتدى جامعة الحسين بن طلال، الإمارات، 2013 .

رابعاً– القوانين و المراسيم التنفيذية :

1. الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، الفصل الخامس 1250 .
2. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 124 هـ الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27 المادة 21 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الموافق لـ 25 مارس 2009 .

خامساً– الملتقيات :

1. معتصم دحو، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2010

سادساً– المراجع اللاتينية :

1. Pascal barneto, Normes IAS/IFRS, Application aux états financiers, Dunod, Paris.
2. jean françois , dnenin, Brigitte fournie 50 thèmes délitation al ''Economie d'entrepris'' Ed : BR eBI , paris, 1999.
3. jean luck, charron Sbinesé, "organisation et gestion de l'entreprise", paris, 2000.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أصول الميزانية سنة 2016

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**92 522,79**	**23 130,70**	**46 261,39**
Immobilisations corporelles	01	**2 996 104 828,99**	**1 746 867 080,96**	**1 249 237 748,03**	**1 212 026 257,90**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*535 959 141,90*	*915 641 126,65*	*934 077 675,15*
Instalation technique,matriel et outil .ind		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
Autres immobilisations corporelles		*177 624 554,70*	*122 784 672,15*	*54 839 882,55*	*7 082 332,79*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	02	**481 992 211,17**		**481 992 211,17**	
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	03	*11 880 809,56*		*11 880 809,56*	*10 741 976,43*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 746 959 603,75	**1 743 152 699,46**	1 222 833 295,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 792 225,67	3 532 367,72	169 259 857,95	80 194 647,80
Matière premières et fournitures		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
Stocks de produits	05	**3 692 773,46**		**3 692 773,46**	**16 398 690,81**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
Clients	06	*347 802 397,31*	*326 750 824,01*	*21 051 573,30*	*9 228 457,63*
Autres débiteurs		*9 778 716,59*		*9 778 716,59*	*18 015 840,14*
Impôts et assimilés	07	*25 544 188,16*		*25 544 188,16*	*18 593 712,22*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**679 006 015,59**		**679 006 015,59**	**1 044 417 998,87**
Placements et autres actifs financiers courants	08				*443 000 000,00*
Trésorerie	09	*679 006 015,59*		*679 006 015,59*	*601 417 998,87*
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	**904 640 351,59**	1 170 450 656,66
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	**2 647 793 051,05**	2 393 283 952,38

الملحق رقم (2)

خصوم الميزانية سنة 2016

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 096 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intre -unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 688 814 973,95**	**1 576 792 048,84**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financieres	13	217 633 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	15	190 605,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**263 005 078,68**	**42 711 442,29**
PASSIFS COURANTS			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe	16	640 000 000,00	670 810 961,25
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		1 236 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 593 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**695 972 998,42**	**773 780 461,25**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 647 793 051,05**	**2 393 283 952,38**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (3)

أصول الميزانية سنة 2017

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**115 653,49**		**23 130,70**
Immobilisations corporelles	01	**3 110 491 803,59**	**1 782 778 086,35**	**1 327 713 717,24**	**1 249 237 748,03**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*554 497 240,71*	*897 103 027,84*	*915 641 126,65*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
Autres immobilisations corporelles		*178 173 862,16*	*135 211 762,94*	*42 962 099,22*	*54 839 882,55*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	02	**674 359 524,57**		**674 359 524,57**	**481 992 211,17**
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	03	*12 189 183,13*		*12 189 183,13*	*11 880 809,56*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 984,78	1 782 893 739,84	**2 014 281 224,94**	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matière premières et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	05	**8 769 062,11**		**8 769 062,11**	**3 692 773,46**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
Clients	06	*359 982 372,43*	*329 809 055,46*	*30 173 316,97*	*21 051 573,30*
Autres débiteurs		*12 602 457,06*		*12 602 457,06*	*9 778 716,59*
Impôts et assimilés	07	*28 289 613,16*		*28 289 613,16*	*25 544 188,16*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**752 702 532,36**		**752 702 532,36**	**679 006 015,59**
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	08	*752 702 532,36*		*752 702 532,36*	*679 006 015,59*
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	**971 782 918,90**	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	**2 986 064 143,84**	2 647 793 051,05

الملحق رقم (4)

خصوم الميزانية سنة 2017

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 9972801049903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,71	127 332 918,81
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 814 073 173,67**	**1 688 814 973,95**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dette financieres	11	398 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**413 419 326,81**	**263 005 078,68**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**758 571 643,36**	**695 972 998,42**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 986 064 143,84**	**2 647 793 051,05**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (5)

أصول الميزانية سنة 2018

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'aquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**115 653,49**		
Immobilisations corporelles	01	**3 007 983 316,26**	**1 702 627 050,44**	**1 305 356 265,82**	
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	
Bâtiments		*1 460 807 414,99*	*573 193 603,58*	*887 613 811,41*	
Autres immobilisations corporelles		*1 291 277 747,91*	*1 129 433 446,86*	*161 844 301,05*	
Immobilisations en cours	02	**640 287 863,14**		**640 287 863,14**	
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	
Impôts différés actif	03	*11 663 933,17*		*11 663 933,17*	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 660 069 566,06	1 702 742 703,93	**1 957 326 862,13**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		175 042 174,97	2 674 952,89	172 367 222,08	
Créances et emplois assimilés					
Clients	04	*366 599 556,84*	*329 209 055,46*	*37 390 501,38*	
Autres débiteurs		*40 060 352,29*		*40 060 352,29*	
Impôts et assimilés	05				
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	06				
Trésorerie	07	*1 090 864 366,63*		*1 090 864 366,63*	
TOTAL ACTIF COURANT		1 672 586 450,73	331 884 008,35	**1 340 702 442,38**	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 656 016,79	2 034 626 712,28	**3 298 029 304,51**	

الملحق رقم (6)

خصوم الميزانية سنة 2018

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation définitive de l'état en fonds propres			
Prime de fusion			
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net	08	320 018 795,62	
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres	??		
Liaisons inter unités		1 796 561 073,67	
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**2 116 579 869,29**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dette financieres		356 773 383,94	
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	10	51 597 966,80	
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avances			
Impots différes passif	11	1 527 392,54	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**409 898 743,28**	
PASSIFS COURANTS			
Obligations louer			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe			
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		382 762,40	
Autres fournisseurs et comptes rattachés	12	88 289 972,39	
Impôts		1 309 830,86	
Autres dettes passifs courants	13	681 568 126,29	
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**771 550 691,94**	
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 298 029 304,51**	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (7)

خصوم الميزانية سنة 2019

Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995.83	
Opérations Groupe		365 622 365,54	
Impôts		337 398,77	
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (8)

أصول الميزانية سنة 2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 893 721 235,79	1 705 290 776,97	1 654 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 708 165 113,27**	1 803 836 869,28	**1 904 328 223,99**	**1 925 992 544,75**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matiéres premiéres et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		**1 411 164 941,99**	330 533 628,35	**1 080 631 313,64**	**1 348 448 791,94**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 119 330 055,26**	2 134 370 517,63	**2 984 959 537,63**	**3 274 441 336,69**

الملحق رقم (09)

أصول الميزانية سنة 2020

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		224 766,67	224 766,67	35 600,02
Immobilisations corporelles				
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97
Bâtiments		512 022 989,41	203 229 805,70	320 863 225,56
Autres immobilisations corporelles		1 159 708 399,25	250 482 115,93	51 479 033,54
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		717 687 230,71		1 697 595 846,84
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00	
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 000,00		19 000,00
Impôts différés actif		10 610 275,49		41 460 909,43
comptes de laison				
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 122 851 516,50	454 036 688,30	2 633 932 470,36
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		1 348 725 182,57	90 309 949,08	1 693 774 688,46
Créances et emplois assimilés				
Clients		585 036 542,11	214 380 492,13	272 551 188,00
Autres débiteurs		11 191 804,53		11 426 866,45
Impôts et assimilés		11 499 803,09		3 990 897,12
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		138 603 767,87		135 450 371,68
TOTAL ACTIF COURANT		2 095 057 100,17	304 690 441,21	1 117 194 011,71
TOTAL GENERAL ACTIF		5 217 908 616,67	758 727 129,51	3 951 126 482,07

الملحق رقم (10)

حساب النتائج سنة 2020

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	
Ventes et produits annexes		680 948 214,65
Variation stocks produits finis et en cours		-9 694 598,66
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
VENTES INTERNES		1 405 735,20
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**672 659 351,19**
Achats consommés		-472 112 591,24
Services extérieurs et autres consommations		-52 329 972,22
ACHATS INTERNES		-6 439 210,80
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-530 881 774,26**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**141 777 576,93**
Charges de personnel		-335 493 624,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 850 288,03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-200 566 335,64**
Autres produits opérationnels		13 213 070,91
Autres charges opérationnelles		-3 061 479,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes		-33 644 988,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-224 059 732,97**
Produits financiers		755 209,34
Charges financières		-25 451 843,10
VI-RESULTAT FINANCIER		**-24 696 633,76**
**VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (**		**-248 756 366,73**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 240 836,67
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDI		**686 627 631,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDII		**-934 143 161,50**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAI		**-247 515 530,06**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-247 515 530,06**

الملحق رقم (11)

خصوم الميزانية سنة 2021

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		383 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		**2 599 783 332,23**	**2 177 447 359,66**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		**64 728 785,11**	**411 013 842,63**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		**320 447 420,29**	**685 980 134,40**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 984 959 537,63**	**3 274 441 336,69**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (12)

حساب النتائج سنة 2016

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,36	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 744 489 567,09**	**1 578 620 569,46**
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 444 811 184,53**	**-1 323 880 198,88**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**299 678 382,56**	**254 740 370,58**
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	22	**156 247 899,53**	**116 108 240,98**
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 990 550,99	-24 921 901,00
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**139 608 021,48**	**133 087 311,67**
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**1 288 947,94**	**9 143 494,16**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**140 896 969,42**	**142 230 805,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 492 178,69	22 387,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (13)

حساب النتائج سنة 2017

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 338 672 828,96**	**1 744 489 567,09**
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 945 085 603,42**	**-1 444 811 184,53**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**18**	**393 587 225,54**	**299 678 382,56**
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**20**	**239 207 662,48**	**156 247 899,53**
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**233 911 627,82**	**139 608 021,48**
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		**-4 964 187,24**	**1 288 947,94**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**228 947 440,58**	**140 896 969,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Paticipation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (14)

حساب النتائج سنة 2018

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	14	2 866 220 558,42	
Ventes de marchandises		695 910,38	
Ventes de produits finis		2 861 839 226,09	
Ventes autres produits		1 009 910,75	
Autres Prestations		2 675 511,20	
Variation :stocks produits finis et en cours		15 237 146,49	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 234 727,28	
Sessions Inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 883 692 432,19**	
Achats consommés		-2 328 827 296,85	
Services extérieurs et autres consommations	15	-24 632 144,91	
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 353 459 441,76**	
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**530 232 990,43**	
Charges de personnel	16	-207 601 486,99	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 236 950,00	
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**17**	**318 394 553,44**	
Autres produits opérationnels		23 126 182,23	
Autres charges opérationnelles		-411 726,37	
Dotations aux amortissements et aux provisions		-41 954 131,38	
Dotations aux provisions et pertes de valeur	18	-12 933 959,49	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 868 361,40	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**299 089 279,83**	
Produits financiers	19	173 027,44	
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**173 027,44**	
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**299 262 307,27**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 543 511,65	
Participation des travailleurs au bénéfice		22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 919 860 003,26	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 622 141 207,64	
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**320 018 795,62**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**320 018 795,62**	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (15)

حساب النتائج سنة 2019

Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Groupe			
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	
Achats consommés		-2 351 214 016,38	
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	
Charges de personnel		-225 213 568,76	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	
Produits financiers		26 461 619,35	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	

الملحق رقم (16)

حساب النتائج سنة 2021

Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513.73	2 922 857.40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Groupe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 983 698 485,90**	**2 920 762 141,41**
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 387 402 947,82**	**-2 374 434 346,61**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**596 295 538,08**	**546 327 794,80**
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**393 324 765,33**	**316 647 378,04**
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		32 417,21	25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**354 677 623,55**	**265 165 328,24**
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**1 015 934,48**	**26 461 619,35**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**355 693 558,03**	**291 626 947,59**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 024 327 124,02**	**2 964 556 698,03**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 670 849 317,14**	**-2 676 468 202,98**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**353 477 806,88**	**288 088 495,05**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**353 477 806,88**	**288 088 495,05**